

هاء العوض في بنى بنات الحرفين
قراءة صرفية دلالية

في ضوء (لسان العرب) لابن منظور

**The Compensatory *hā* in the Structures of Two-Letter Roots:
A Morphological and Semantic Analysis
in Light of *Lisān al-‘Arab***

إعداد

عبد الرحمن بن عوده الجهني

أستاذ مشارك - قسم اللغة العربية

كلية التربية والآداب - جامعة تبوك

الملخص:

لما كانت ظاهرة التعويض عن تغيير معين في أبنية العربية فاشية، وكانت طرائقها متنوعة مختلفة للدلالة على هذا التغيير، وأنّ من هذه الطرائق إلحاق آخر البنية المغيرة هاء، عُرفت بهاء العوض؛ جاءت هذه الدراسة؛ لتقرأ معنى التعويض، وهذه الهاء، قراءة صرفية دلالية في ضوء (لسان العرب) لابن منظور. واتّصلت هذه القراءة بما يزيد على ستين بنية، حذف أحد أصولها الثلاثة، وعوّض منه الهاء، ومضمون هذه القراءة ذكر البنية، ثم معناها، ثم شرح اشتقاقها، وتصريفها، لمعرفة موضع التعويض، وغير ذلك ممّا ينفع القراءة، ويوضح معنى الهاء، وقيمتها في البنية.

وكان من أهمّ ما خلصت الدراسة إليه:

- أنّ هاء العوض جلبت للتعويض عن أصل حذف من أصول البنية الثلاثية، وأنّ الأعمّ الأغلب ممّا فيه هاء العوض مصادر من المعتلات، وأنّ منه من البنى الصحاح.
- وأنّ هاء العوض تكون عوضاً من فاء البنية، ومن عينها، ومن لامها، وأنّ كونها للعوض من فائها واوا قياس في المصادر على وزن: فَعْلَة، وأنّ كونها للعوض فيما كان على وزن فَعْلَة، محمول على فَعْلَة.
- وأنّ بعض البنى، فيه خلاف بين أهل العربية في تعيين الحرف المحذوف، وموضعه، وأنّ أهل اللغة كانوا يستدلون على ذلك بغير وسيلة، كجمع البنية، وتصغيرها، والنسبة إليها.
- وأنّ كثيراً من البنى، ممّا فيه هاء العوض يجمع جمعي الصّحة بالواو والنون، وبالألف والتاء، ويجمع جمع تكسير، وأنّ منها ما لا يجمع جمع تكسير، ويقتصر في جمعه على جمعي الصّحة.
- وأنّ ابن منظور أغفل أحياناً عن تعيين وظيفة هاء البنية، وأنّ غيره من أهل العربية عيّاها، وأتمّها للعوض.

الكلمات المفتاحية:

هَاء العوض، الحذف، بناء بنات الحرفين، الصرف، الدلالة، لسان العرب.

Abstract:

Given the widespread phenomenon of compensation in Arabic morphological structures when a certain change occurs, a long with the diverse and varied methods used to signify such modification, including the addition of *hā* (هـ) at the end of a modified structure (known as the compensatory *hā*), this study aims to examine the concept of compensation and the function of this *hā* through a morphological and semantic analysis in light of *Lisān al-‘Arab* by Ibn Manẓūr.

This study examines over sixty structures in which one of the three radicals has been replaced by *hā*. It systematically analyzes each structure, detailing its meaning, etymology, and morphological derivation. The aim is to uncover the compensatory role of *hā* and to elucidate its function and significance within these linguistic forms.

Key Findings of the Study:

- The compensatory *hā* is introduced to replace a deleted root letter in trilateral structures, with the majority of such structures being verbal nouns (*maṣādir*) of weak verbs, though some are derived from sound roots.
- The compensatory *hā* can replace the first radical (*fā*), the second radical (*‘ayn*), or the third radical (*lām*). When it replaces the first radical, which is a *wāw*, it is analogically applied to verbal nouns of the pattern *fī‘lah*. Similarly, its use in structures of the pattern *fa‘lah* is interpreted as aligning with *fī‘lah*.
- Arabic grammarians express divergent opinions regarding the identification of the deleted letter and its exact position in some structures. Traditional Arabic grammarians often deduce this through indirect means, such as pluralization, diminution, and derivation.
- Many structures containing compensatory *hā* can be pluralized using regular sound plurals (*wāw* and *nūn* or *alif* and *tā*), while some also allow broken plurals (*jam‘ taksīr*). However, certain structures are

- only pluralized using sound plurals and do not permit broken plural formation.
- Ibn Manẓūr occasionally omits specifying the function of *hā* within a structure, whereas other linguists explicitly identify it as compensatory (*iwaḍ*).

Keywords:

Feminine *hā*, compensation, deletion, *Two-Letter Roots*, *Morphology*, *Semantics*, *Lisān al-‘Arab Dictionary*.

المقدمة

لقد لقيت ظاهرة التعويض عامّة، وهاء العوض خاصّة، عناية أهل العربيّة، وعلمائها، قديماً وحديثاً.

ففي القديم نجد ظواهر هذه الظاهرة عامّة، وخاصّة مشلّطة في أفراد تأليف القدماء، ومصنفاًتهم. ومن القدماء، ممّن خصّ هاء العوض بنياً ضيق مختصر، كالفارابي، كقوله: "العِدّة: الوَعْدُ. وَقِدَّةُ النَّارِ: وَقْدَانِهَا. وَلِدَّةُ الرَّجُلِ: تَرْبُهُ"¹، والسيوطي، كقوله: "العِدّة: الوعد. وقِدّة النار وقْدَتها. ولِدّة الرجل: تربيته. واليَرّة: مصدر وتريه"².

أمّا في الحديث، فلقيت ظاهرة التعويض عناية عدد من الباحثين المحدثين. فللباحث عبد الرحمن إسماعيل كتاب، عنوانه: (التعويض وأثره في الدراسات النحويّة واللغويّة)³. وهذا الكتاب لم يشر إلى هاء التعويض، ولم يذكر، إلّا نزراً يسيراً من بناها، يخدم مبتاغه النحويّ.

وللباحث عبد الفتاح الحموز كتاباً، عنوانه: (ظاهرة التأنيث في العربيّة وما حمل عليها من مسائل)⁴، جعله في ثلاثة فصول. أمّا الفصل الأوّل، فعنوانه: "تعويض يدور في فلك الحركة والحروف غير العاملة في بنية الكلمة أو غيرها"، وأمّا الثاني، فعنوانه: "تعويض يدور في فلك الاسم"، وأمّا الثالث، فعنوانه: "تعويض يدور في فلك الفعل". وما يعيننا من هذه الفصول الثلاثة جزء يسير من الفصل الأوّل؛ لأنّ مسائل هذا الفصل المحمولة على التعويض، تتّصل بتسعة عشر نوعاً من الحروف، أحدها التاء. وكان حديثه عن كون التاء عوضاً من المحذوف حديثاً ضيقاً، مختزلاً. فهو لم يذكر جميع البنى التي حذف فاؤها، ولا التي حذف عينها، ولا التي حذف لامها، وعوض من المحذوف التاء، ولم يبيّن معاني البنى موضع التعويض، كما أنّه لم يناقش مفصّلاً اشتقاقها، وتصاريقها، ولا التعليل المتّصل بذلك، كما أنّه لم يعرض لخلاف النحاة فيما وقع فيه خلاف، كما أنّه لم يعرض للأحكام المتّصلة بها معاً، أو بكلّ واحدة على حدة، من

(1) الفارابي: معجم ديوان الأدب 220/3. 222.

(2) السيوطي: المزهري في علوم اللغة وأنواعها 212/2. 214.

(3) ط 1، القاهرة، المكتبة التوفيقية، 1982 م.

(4) دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، 1986 م.

حيث جمعها، وتصغيرها، والنسبة إليها، و... إلخ. ودرسه لتاء التأنيث هذه مقروء من جملة من كتب اللغة والنحو، ومقروء من (لسان العرب) في جملة من المواضع معدودة، وعليه فالدراسة هذه تختلف اختلافاً بيناً عما لدى الحموز، إلا في جزء ضيق تلتقي فيه معه.

وللباحث سلمان السحيمي كتاب عنوانه (الحذف والتعويض في اللهجات العربية من خلال معجم الصحاح للجوهري)¹. والكتاب، وفق عنوانه، ناقش ظاهرة التعويض على نحو عام في اللهجات العربية من خلال (الصحاح)، وقد ذكر حوالي عشرين كلمة، وردت في (الصحاح)، وقع فيه هاء العوض عن فاء الكلمة فقط، ولم يناقش هذه البنى نقاشاً مستفيضاً، من حيث تصريفها، واشتقاقها، وجمعها، وتصغيرها، والنسب إليها، و... إلخ، كما أنه لم يذكر شيئاً من البنى التي وقعت فيه الهاء عوضاً عن عين الكلمة، ولا عن لامها.

ولما كان الأمر كذلك، وأنّ أحداً من المحدثين لم يلمّ الأعم الأغلب من شتيت تلك البنى الثلاثية، والتي سقط أحد أصولها، سواء أكان فاء، أم عينا، أم لاما، ولم يناقش علل هذا الحذف، ولا مواضعه، ولا تصاريف هذه البنى، ولا اشتقاقها، ولم يبيّن اتجاهات أهل اللغة، واختلافهم، ما وجد، في ذلك كلّهُ؛ فلمّا كان الأمر كذلك، جاءت هذه الدراسة، وأثرت بيان ذلك كلّهُ على نحو تكميلي، يضع بين يدي أهل العلم شيئاً دالاً عن هاء العوض في هذه البنى؛ هذا من جهة، ومن جهة أخرى، ولما كان (لسان العرب)، من أوسع معاجم اللغة، أثرت الدراسة قراءة هذه الهاء في ضوءه. وعليه، ففي ذلك، لاريب، بيان يبيّن عن هذا الحذف، وعن هذه الهاء.

ويقع الحذف، أو التغيير في ألفاظ كثيرة من ألفاظ اللغة العربية، وأبنيتها، لأسباب متنوّعة، فتعتمد العربية إلى تعديل هذا الحذف، أو التغيير بوسائل مختلفة، نصّ عليها أهل العربية، ومنها إدخال حرف آخر، تراه ضرورياً، لتعديل بناء الكلمة، بعد أن أصابه وهن وضعف، وليكون عوضاً عن ذلك الحرف، دالاً على أنّ اللفظ مؤنّث، وذلك الحرف هو الهاء.

(1) الملكة العربية السعودية، المدينة النبوية، ط1، مكتبة الغرباء الأثرية، 1415هـ.

وإذا كنت قد سميت هذه الهاء بهاء العوض، وما ذلك إلا أخذاً بقول الجمهور، خلافاً لقول أبي علي الفارسي من كونها غير عوض، مستدلاً بأنها لو كانت عوضاً، لما ثبتت مع المعوض منه في بعض البنى اللغوية¹.

ويدور لدى أهل العربية مصطلح (بنات الحرفين)، مراداً به تلك البنى التي ذهب منها أحد أحرفها الأصول الثلاثة، وبقيت على حرفين أصليين، ثم عوّض من الحرف الذاهب هاء العوض².

وورد هذا المصطلح، أعني بنات الحرفين لدى ابن منظور³، ولدى غيره من أهل اللغة⁴. والمقصود منه تلك البنى المعربة، والتي سقط منها حرف، وبقيت على حرفين. وبنات الحرفين قسمان: قسم ترك على حرفين، ولم يعوّض من الساقط شيء، نحو: يد، وغد، وأخ، وأب وغير ذلك⁵، ويعرف الساقط بتثنيته، أو جمعه، أو تصغيره. وقسم سقط منه حرف، وعوّض منه حرف آخر، قد يكون غير الهاء، نحو: ابن، واسم⁶، وقد يكون الهاء التي تعرف بهاء العوض، وهو مقصد هذه الدراسة.

وقد اختارت الدراسة مصطلح بنات الحرفين، ممّا فيه هاء العوض، وجعلته جزءاً من العنوان لوضوحه، ودلالته على مبتغاها؛ ولأنّ هذه الهاء تدخل بنى أخرى، سقط أحد أحرفها، وبقيت على أكثر من حرفين، كالمصادر ممّا كان عين فعله واو، أو ياء، وكان على بناء الإفعال، والاستفعال، وكالجموع التي عوض من ياء جمعها هذه الهاء. وقد تركتها الدراسة؛ لئلا تتسع، فمثلاً ضيق محدود. وإن وجدت فسحة، وأمكن الوقت، قرأها الباحث، بإذن الله تعالى.

وهذه الهاء، وإن كانت للعوض من الحرف الساقط، وفق رأي الجمهور، فإنّ الفراء عدّ لحاقها تكثيراً للكلمة، وذلك قوله: "... فجعلوا فيه الهاء كأنّها تكثير للحرف. ومثله ممّا أسقط منه بعضه، فجعلت فيه الهاء، قولهم: وعدته عدة، ووجدت في المال

(1) الشاطبي: المقاصد الشافية 402/9. 403.

(2) ينظر: سيبويه: الكتاب 358. 375/3، و369/3، و449/3، و598/3.

(3) ابن منظور: لسان العرب (مأى) 270. 269/15.

(4) ينظر: سيبويه الكتاب 322/3، و375/3، والمبرد: المقتضب 83/1، وابن السراج: الأصول في النحو 446/2،

والفارسي: التعليقة على كتاب سيبويه 203/3، وابن ولاد: الانتصار لسيبويه على المبرد ص 211.

(5) ينظر: الفارسي التعليقة على كتاب سيبويه 181/3.

(6) ينظر: سيبويه: الكتاب 361/3.

جِدَّةً، وَزِنَةً، وَدِيَّةً وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، لَمَّا أَسْقَطْتَ الْوَاوَ مِنْ أَوَّلِهِ، كَثُرَ مِنْ آخِرِهِ بِالْهَاءِ¹، كَمَا أَتَتْهَا، وَإِنْ كَانَتْ لِلْعَوْضِ، أَوْ لَتَكْثِيرِ الْحَرْفِ، فَإِنَّ لَهَا وَظِيفَةً أُخْرَى، هِيَ التَّأْنِيثُ. قَالَ سَيِّبُوه: "وَأَمَّا مَا كَانَ مِنْ بَنَاتِ الْحَرْفَيْنِ، وَفِيهِ الْهَاءُ لِلتَّأْنِيثِ ... فَإِذَا جُمِعَتْ بِالتَّاءِ، لَمْ تَغْيِرِ الْبِنَاءَ. وَذَلِكَ قَوْلُكَ: ... فَئَةُ وَفَنَاتٌ، وَشِيَّةٌ وَشِيَاتٌ، وَثَبَةٌ وَثَبَاتٌ، وَقَلَةٌ وَقَلَاتٌ"².

وَقَدْ دَارَتْ ظَوَاهِرُ هَذَا الْحَذْفِ وَالتَّعْوِيزِ، لَدَى ابْنِ مَنْظُورٍ، دَوْرَانَا، كَشَفَ، حَرَصَ الْعَرَبِيَّةَ عَلَى تَعْدِيلِ هَيْئَةِ اللَّفْظِ، الَّذِي لَحَقَهُ إِجْحَافٌ مِنْ نَاحِيَةٍ، وَمِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى كَشَفَ عَنْ سَعَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَغَنَاهَا فِي أَبْنِيَّتِهَا، وَهَيْئَاتِهَا. وَهَذِهِ الْهَاءُ، مَوْضِعُ الدَّرْسِ، تَكُونُ عَوْضًا مِنَ الْحَرْفِ الْمَحْذُوفِ الْأَصْلِيِّ؛ مِنْ فَاءِ الْكَلِمَةِ، أَوْ عَيْنَا لَهَا، أَوْ لَامًا. وَمِنْهَجُ الدِّرَاسَةِ فِي قِرَاءَةِ هَاءِ الْعَوْضِ مِنْ (لِسَانِ الْعَرَبِ) أَنْ تُسَنِّدَ مَلَاحِظَ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ إِلَى ابْنِ مَنْظُورٍ نَفْسِهِ، وَإِنْ كَانَتْ مَوَادُّهُ مَنْقُولَةً مِنْ جُمْلَةٍ مِنَ الْمَصَادِرِ، نَقْلًا يَكَادُ يَكُونُ حَرْفِيًّا، إِلَّا قَلِيلًا، وَإِذَا دَعَتْ الْحَاجَةَ، وَالضَّرُورَةَ، عَادَتْ الدِّرَاسَةُ إِلَى صَاحِبِ النَّصِّ، الْمُسَمَّى لَدَى ابْنِ مَنْظُورٍ.

وَلَمْ تَكْتَفِ الدِّرَاسَةُ بِقِرَاءَةِ تِلْكَ الْبَنَى الَّتِي نَصَّ ابْنُ مَنْظُورٍ صِرَاحَةً عَلَى أَنَّ فِيهَا نَقْصًا، وَهَؤُلَاءِ لِلْعَوْضِ، بَلْ حَاولَتْ، أَيْضًا، قِرَاءَةَ تِلْكَ الَّتِي سَقَطَ بَعْضُ أَصُولِهَا الثَّلَاثَةِ، وَوَقَعَ فِي آخِرِهَا هَاءٌ، وَنَصَّ غَيْرُ ابْنِ مَنْظُورٍ عَلَى أَنَّ الْهَاءَ فِيهَا لِلْعَوْضِ. وَقَدْ اعْتَمَدَتْ الدِّرَاسَةُ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ، أَيْضًا، عَلَى جُمْلَةٍ مِنْ كُتُبِ أَهْلِ اللُّغَةِ، وَالنَّحْوِ، وَالصَّرْفِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا قَدَّرْتُ أَنَّ الْعَوْدَ إِلَيْهِ نَافِعٌ فِي اسْتِقْصَاءِ بَنَى هَاءِ الْعَوْضِ، وَتَفْسِيرِهَا.

وَأَثَرَتِ الدِّرَاسَةُ، فِي تَرْتِيبِ أَلْفَاظِ التَّعْوِيزِ، أَنْ تَعْتَمِدَ مِنْهَجُ ابْنِ مَنْظُورٍ، الْمَعْرُوفُ بِنِظَامِ الْقَافِيَةِ، بِاتِّخَاذِ لَامِ الْكَلِمَةِ بَابًا، وَفَاءَهَا فَصْلًا، وَإِذَا كَانَ ابْنُ مَنْظُورٍ ذَكَرَ الْبَنِيَّةَ فِي أَكْثَرِ مَنْ جَذَرَ، اعْتَمَدَتْ الدِّرَاسَةُ فِي تَرْتِيبِهَا الْبَابَ الَّذِي وَرَدَتْ فِيهِ أَوَّلًا. وَوَفَّقَ إِيْرَادُ هَذِهِ الْبَنَى مُرْتَبَةً يَتَشَكَّلُ مِنْ ذَلِكَ هَيْئَةُ مَعْجَمٍ صَغِيرٍ.

وَقَدْ تَشَكَّلَ مَعْنَى هَذِهِ الدِّرَاسَةِ، بِالإِضَافَةِ إِلَى الْمُلَخَّصِينَ، وَالْمَقْدَمَةِ، وَالْخُلَاصَةِ، وَثَبَّتَ الْمَصَادِرُ وَالْمَرَاجِعُ، مِنَ الْآتِي:

أَوَّلًا: الْهَاءُ عَوْضٌ مِنْ فَاءِ الْكَلِمَةِ فِي: (الْفَتْةُ، الطَّاءُ، الْإِيْبَةُ، الْجِيْبَةُ، الصَّبِيْبَةُ، الْهِيْبَةُ، الرِّثَّةُ، اللَّجَّةُ، الْقَحَّةُ، الْجَدَّةُ، الْحَدَّةُ، الْعَدَّةُ، اللَّدَّةُ، الْإِرَّةُ، التَّرَّةُ، الْغَرَّةُ، الْقَدَّةُ، الْفَرَّةُ،

(1) الْفَرَاءُ: مَعَانِي الْقُرْآنِ 254/2.

(2) سَيِّبُوه: الْكِتَابُ 598/3.

القرة، الحشة، السطة، العضة، الدعة، الرعة، السعة، الضعة، الرفة، الصفة، الثقة، الرقة، الفقة، المقة، الصلة، السمة، الزنة، السنة، الجهة، الدية، الشية؛ وثانيا من عين الكلمة في: (الثبة، لطعة، اللمة)؛ وثالثا من لام الكلمة في: (الحمة، السنة، الشفة، العضة، البرة، الجعة، الحظة، الدغة، الذرة، الرئة، السية، الطبة، العزة، القبة، القضية، القلة، الكرة، الكبة، اللثة، اللغة، المائة)؛ ورابعا: أحكام عامة تتصل ببنات الحرفين: جمعها، تصغيرها، النسبة إليها، حذف الهاء، الجمع بين العوض والمعوّض منه، هاء العوض حرف زائد، أو غير زائد.

وهذا بيان بما سبق:

(1)

الهاء عوض من فاء الكلمة

أشار النحاة إلى أنّ حذف فاء الكلمة، والتعويض منها بالهاء باب فعله في المصادر¹، وأنّ كلّ ما كان مصدرا من نحو: عدة، "فهو مثله في الحذف، كقوله: وعد عدة، ووزن زنة، ووسم سمه، وومق مقة، ووثق ثقة، ووصل صلة، وما أشبه ذلك"²، وأشاروا إلى أنّك إذا لم تردّ المصدر، جاء البناء تامّا، بلا حذف، ولحقت الهاء للتأنيث، لا للعوض. وأصل ذلك ابن السراج، إذ قال: "فإن سميت بالمصدر من وعدت، قلت: عدة، ومن وزنت: زنة. فإن أردت أن تبني فعلة، ولا تنوي مصدرا، قلت: وعدة ووزنة"³. ومائل ناظر الجيش خلو المصادر ممّا حذف فاءه، وعوّض منها الهاء، من مثل: وعد عدة، بالمصادر التي حذف تضعيف عينها، وعوّض منها الياء، نحو: علّم تعليما⁴.

وألفاظ التعويض من فاء الكلمة كثيرة والأكثر فيها أن حرفها المحذوف المعوّض منه الهاء، هو الواو. وحذف الفاء (الواو)، هاهنا، قياس⁵، لاجتماع الواو والكسرة.

(1) ابن جني: الخصائص 287/2.

(2) الشاطبي: المقاصد الشافية 399/9. 400.

(3) ابن السراج: الأصول في النحو 374/3.

(4) ناظر الجيش: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 1813/4.

(5) ابن جني: الخصائص 352/1.

وشرح ذلك أنّ حذف الفاء (الواو) إنّما وقع في المضارع، من مثل: يعد، والأصل: يُوْعِدُ، لوقوعها بين ياء مفتوحة، وكسرة لازمة، وحمل عليه ما ولي فيه الياء المفتوحة فتحةً، نحو: يضع، والأصل: يوضع، وحمل الأمر من نحو ذلك على المضارع، وقيل: عدّ. "ولولا الحمل على المضارع ل قيل: أيعد. ولما أعلّ المضارع والأمر بالإعلال المذكور، حمل المصدر المكسور الفاء الساكن العين عليهما، فحذفت فاؤه وحركت العين بحركتها، ولزم آخره هاء للتأنيث عوضاً من الفاء المحذوفة، وذلك نحو: زنة وعدة، وكانا في الأصل وزنا ووعدا، ثم فعل بهما ما ذكر؛ لأن المصدر يصحّ لصحة فعله ويعتَلّ لاعتلاله، وربما فعل ذلك بالفتوح الفاء، نحو: سعة ودعة"¹.

ومضمون ما سبق ممّا تعلّق بالمصدر أنّ نحو: عدة، أصلها وعُدّ، فلما كانت الواو مكسورة، وهي مستقلة، أعلت بإلقاء حركتها على الساكن بعدها، ثمّ حذفت، وعوض منه بالهاء، كما حذفت في الفعل، فقالوا: عدة، وصار بقاء الكسرة دليلاً عليها².

ويبين البغداديّ طبيعة الإعلال في نحو يعد، وعدة، وما أشبهه، وأنّ الأصل يعد: يُوْعِدُ، وأصل: عدة: وَعُدّ. فذكر أنّ وقوع الواو بين كسرة وفتحة فيه ثقل، فحذف الواو مع الياء؛ ليخفّ اللفظ، وحذف، أيضاً، مع سائر حروف المضارعة من: تعد وأعد ونعد، طرداً للباب، وحذف الواو، أيضاً، في الأمر، لكونه مأخوذاً من مضارعه، ثمّ ذكر أنّ الأصل في المصدر ألاّ يعلّ إعلال الفعل؛ لكونه أصل الفعل في الاشتقاق، "إلا إذا كان جزءً مُقتَضِي الإعلال فيه ثابتاً، كالكسرة في قيام، أو كان مناسباً للفعل في الزيادة المصدّرة، كإقامة واستقامة، فلهذا جاز حذف الواو من مصدر يعد، وإثباتها نحو عدة ووعد: إذ ليس فيه شيء من علّة الحذف، ولا المناسبة المذكورة، وإذا حذفت منه شيئاً بالإعلال، لم تذهل عن المحذوف رأساً، بل تعوّض منه هاء التأنيث في الآخر كما في: عدة واستقامة؛ وذلك لأنّ الإعلال فيه ليس على الأصل، إذ هو إتيان الأصل للفرع"³.

والكثير من هذه الألفاظ مبنيّ على فِعْلَةٍ، بكسر الفاء، وسكون العين، وهو الأصل، ولكن لما أعلّ بحذف الفاء، وجيء بالهاء عوضاً، كسر العين في عدة، وأصله:

(1) ناظر الجيش: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 5194/10.

(2) وينظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 401/9.

(3) شرح شافية ابن الحاجب 89/3.

وعُدُّ؛ لأن الساكن إذا حرك، فالأصل الكسر، وأيضا؛ ليكون عين المصدر كعين الفعل المضارع يعد، ولما حُرِّكت عين المصدر، لم تجتلب همزة الوصل بعد حذف الفاء¹. وذكر أهل العلم غير علة في تفسير ما غيّر فيه الكسر إلى الفتح في هذه البنى. فمنهم من ذهب إلى أنّ الفتح، إنّما وقع لتضمّن البناء حرفا حلقيا، فيقولون: ضِعة وضِعة، ولا يقولون في مثل زنة: زنة، لعدم حرف الحلق². وأخذ بهذا المذهب جماعة منهم ابن يعيش، الذي قال في ذلك، وفي علة سقوط الواو فاء: "وسقوطها فيما عينه مكسورة من مضارع فَعَلْ، أو "فَعِلْ لفظا، أو تقديرا، فاللفظ في يَعِدُ وَيَمِقُ، والتقدير في يَضَع وَيَسَع؛ لأن الأصل فيهما الكسر والفتح لحرف الحلق، وفي نحو العدة والمقة من المصادر"³. ومن أصحاب هذا المذهب، أيضا، البغداديّ. قال: "وإذا فتحت العين في المضارع لحرف الحلق، جاز أن يفتح في المصدر أيضا، نحو يَسَع سَعَةً، وجاز في بعضها ألا يفتح، نحو: يهب هبة، وقولهم في الصِّلة: صِلَةٌ بالضمّ شاذ، وقد يجري مصدر فَعْل يفعل، بضم عينهما، إذا كان اللام حلقيا، مجرى مصدر يَسَع، نحو ودُع يُوْدُع دَعَةً، ووطُو يُوْطُو طُئَةً وطاء؛ وذلك للتنبيه على أنّ حقّ واو مضارعه أن تكون محذوفة، لاستئصال وقوعها بين ياء مفتوحة وضمة، ولكّنها لم تحذف تطبيقا للفظ بالمعنى، إذ معنى فَعْل للطبائع اللازمة المستمرة على حال، وكذا كان حقّ عين مضارعه أن تكون مفتوحة؛ لكون اللام حلقية"⁴.

ومنهم من فسّر الفتح بأنّهم عدلوا عن كسر العين، إلى فتحها تدريجا، مع عدم وجود الكسرة الموجبة لكسر العين، وذلك قول ابن جني، إذ قال: "ومن ذلك حذفهم الفاء، على القياس، من ضِعة وقِحة؛ كما حذفت من عدة وزنة، ثم إنهم عدلوا بها عن فِعلة إلى فَعلة، فأقروا الحذف بحاله، وإن زالت الكسرة التي كانت موجبة له، فقالوا: الضِعة والقِحة، فتدرجوا بالضِعة والقِحة إلى الضِعة والقِحة"⁵.

(1) شرح شافية ابن الحاجب 89/3.

(2) السيراقي: شرح كتاب سيبويه 419/4.

(3) ابن يعيش: شرح المفصل 424/5.

(4) البغدادي: شرح شافية ابن الحاجب 89/3.

(5) ابن جني: الخصائص 352/1.

وذكر سيبويه أنَّ حذف الفاء في المصدر، هاهنا، لا يقع إلَّا بوجود الهاء، وأنَّه إذا لم تكن الهاء، فلا حذف؛ لانعدام العوض، ثمَّ ذكر أنَّ بعض البنى قد جاءت تامَّة، مثل: جهة ووجهة بمعنى واحد، والمُح إلى أنَّ الواو تثبت إذا كانت البنية اسماً، لا مصدرًا. قال: "فإذا لم تكن الهاء فلا حذف، لأنَّه ليس عوض. وقد أتمَّوا فقالوا: وجهةٌ، في جهة ... فأما في الأسماء فتثبت، قالوا: ولدةٌ، وقالوا: لدةٌ كما حذفوا عدةً"¹.

وورد على إثبات الفاء مع هاء العوض ابن السراج، فذكر أنَّ الواو تثبت في الأسماء، وتحذف في المصادر. قال: "... وهذا عندي أعني وجهةٌ، لم يحنَّ على الفعل، والواوُ تثبتُ في الأسماء، قالوا: ولدةٌ وقالوا أيضًا لِدَةً كَعِدَةٍ فالاسم: وعدةٌ، والمصدر: عدةٌ"². وأكد الشاطبي أنَّ البنية إذا لم يقع فيها حذف فهي اسم، لا مصدر³.

وأسوق الألفاظ التي حذف منها فاؤها، محيلاً لها إلى الجذور التي هي فيها في (لسان العرب)، ومرتبّة وفق ترتيبه، بجعل لام الكلمة باباً، وفاءها فصلاً، ذكرنا معانيها، في المشهور، والخلاف، إن وجد، في اشتقاق بناها، وما اتصل بكلّ بنية من أحكام من حيث جمعها، وتصغيره، والنسبة إليها، وغير ذلك، إن كان ابن منظور، أو غيره إشاراً إلى ذلك، أو إلى بعضه. وهذه الألفاظ هي: الفئة، الطأة، الإبة، الجبة، الصبة، الهبة، الرثة، اللجة، القحة، الجدة، الحدة، العدة، اللدة، الإرة، الترة، الغرة، القدة، الفرة، القرّة، الحشة، السطة، العطة، الدعة، الرعة، السعة، الضعة، الرفة، الصفة، الثقة، الرقة، الفقة، المقة، الصلة، السمة، الزنة، السنة، الجهة، الدية، الشية".

— الفِئَةُ: وهي الطائفةُ. ذكر ابن منظور هذه اللفظة في جذرين، في (فيأ)⁴، وفي (فأي)⁵.

ففي (فيأ) نصّ ابن منظور على أنَّ الهاء في آخر الفئة عوض من الياء، التي نَقَصَتْ مِنْ وَسَطِهِ، وأنَّ الأصل فيءٌ؛ لأنَّه مِنْ فاءٍ، وذكر أنَّ ابن بري اعترض على هذا الوجه،

(1) سيبويه: الكتاب 337/4. وينظر: السيرافي: شرح كتاب سيبويه 225/5.

(2) ابن السراج: الأصول في النحو 276/3.

(3) الشاطبي: المقاصد الشافية 401/9.

(4) ابن منظور: لسان العرب (فيأ) 127/1.

(5) ابن منظور: لسان العرب (فأي) 145/15. وينظر: الفراهيدي: العين (فأو) 407/8، وابن سيده: المخصص

وجعل أصله: فَنُؤُ، لا فيء، وأنَّ المحذوف لام البنية. الواو، لا عينها، وأنها من فأوت؛ أي: فرقت؛ لأنَّ الفئة كالفرقة.

وفي (فأَي) نصّ، أيضاً، على أنَّ هاءها للعوّض، ولكنّه جعلها عوضاً من لام الكلمة؛ الياء، وعاد وذكر أنَّ ابن بري اعترض على هذا الوجه، وأنَّ الهاء عوض من الواو، لا من الياء؛ "لأنَّ الفئَةَ الْفِرْقَةَ مِنَ النَّاسِ، مِنْ فَأَوْتُ بِالْوَاوِ أَيْ فَرَّقْتُ وَشَقَّقْتُ"، ثمَّ ألمح ابن منظور إلى أنَّ ابن بري نقل أنّه حكي: "فَأَوْتُ فَأَوّاً وَفَأَيّاً؛ وعليه، فيصحَّ "أَنَّ يَكُونُ فِئَةً مِنَ الْيَاءِ، والهاء عوض من الياء.

وذكر ابن منظور توجيهاً آخر، يجمع بين كون اللام واوا أو ياء؛ إذ ذكر أنَّ الفئَة هي الفرقة من الناس، وأنَّ وزن فئَة هو فِعة، مأخوذة من: فَأَيْتُ رَأْسَهُ؛ أَيْ: شَقَّقْتُهُ، وأنها "كَانَتْ فِي الْأَصْلِ فِئَوَةً، بِوَزْنِ فِيعَلَةٍ، فَتَنَقَّصَ"¹. وشرح كلامه الأخير: أَنَّ الْأَصْلَ: فِئَوَةٌ، فقلّبت إلى فئِية، فحذفت الياء وعوض منه الهاء.

وأشير أخيراً إلى أنَّ ابن منظور ذكر أنَّهم يجمعون فئَة بالواو والنون، وبالألف والتاء، فيقولون: فئُون، وفئات "عَلَى مَا يَطَّرِدُ فِي هَذَا النَّحْوِ"، ومائل فئات بِشِيَاتٍ وَلِدَاتٍ وَمِثَالٍ، جمع شية، ولدة، ومائة.

وقد حصل ممّا سبق أنَّ في الحرف المعوّض منه في فئَة أربعة آراء: الأوّل أنَّ الهاء عوض من العين، وهي ياء، ووزن فئَة: فِلة، والأصل: فِئِة، من: فِياً. والثاني أنَّ الهاء عوض من اللام، وهي واو، ووزن فئَة: فِعة، والأصل فِئَوَة، من: فأو. والثالث أنَّ الهاء عوض من اللام، وهي ياء، ووزن فئَة: فِعة، والأصل فِئِية، من: فأَي. والرابع أنَّ الهاء عوض من اللام، وهي واو، والأصل، فئَوَة، ثمَّ أعلّت الواو فقلّبت ياء، فصارت فِئِية.

ورجّح بعض المحدثين الرأي الثاني، وأنَّ يكون الأصل فئو، والمحذوف لامها وهي الواو²، وأخذ بالرأي الثالث اليميني، إذ قال: "وأصل الفئَة: فِئِية، فحذفت الياء، وعوضت منها هاء"³. وسأوى آخريين الرأي الثاني، والثالث⁴. وقد يكون عدّ أصل البنية

(1) ابن منظور: لسان العرب (فأَي) 145/15.

(2) عمر: البحث اللغوي عند العرب ص 244.

(3) اليميني: في: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم 5300/8. وينظر: ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر 3/406.

(4) الصاعدي: تداول الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم 896/2. 898.

معتل اللام، وأنَّ الأصل فيَّ، أولى من غيره، بدليل كتب الهمزة على ياء، إذ تكتب كذلك إذا كان ما قبلها مكسورا.

— الطَّاءُ، والطَّنة¹: من وطئ الشيء يطأه؛ أي: داسه، والوطيءُ من كلِّ شيءٍ: ما سَهَلَ وَلَانَ. وشيءٌ وطيءٌ بين الوطاءِ والطَّنةِ والطَّاءِ، بكسر الطاء، وفتحها، والهاء في آخرهما عوضٌ من الواو المحذوفة من أولهما. وذكر ابن منظور أن الواو ذهبت من يطاءً، و"لَمْ تَثْبُتْ، كَمَا تَثْبُتُ فِي وَجَلٍ يَوْجَلُ؛ لَأَنَّ وَطِئَ يَطَأُ بَنِي عَلَى تَوْهْمِ فَعِلٍ يَفْعِلُ مِثْلُ وَرِمَ يَرِمُ؛ غَيْرَ أَنَّ الحَرْفَ الَّذِي يَكُونُ فِي مَوْضِعِ اللَّامِ مِنْ يَفْعَلٍ فِي هَذَا الْحَدِّ، إِذَا كَانَ مِنْ حُرُوفِ الحَلْقِ السَّتَةِ، فَإِنَّ أَكْثَرَ ذَلِكَ عِنْدَ الْعَرَبِ مَفْتُوحٌ، وَمِنْهُ مَا يُقْرَأُ عَلَى أَصْلِ تَأْسِيسِهِ مِثْلُ وَرِمَ يَرِمُ. وَأَمَّا وَسِعَ يَسَعُ فَفُتِحَتْ لِتِلْكَ الْعِلَّةِ"²، ثم عاد ابن منظور وذكر علة أخرى لسقوط واو يطاءً، ويسع؛ وذلك لكونهما فعلين متعديين؛ "لَأَنَّ فَعَلَ يَفْعَلُ، مِمَّا اعْتَلَّ فَاؤُهُ، لَا يَكُونُ إِلَّا لَازِمًا، فَلَمَّا جَاءَ مِنْ بَيْنِ أَخَوَاتِهِمَا مُتَعَدِّيَيْنِ خُولِفَ بِهِمَا نِظَائُهُمَا"³. وذكر البناء ابن قتيبة، وأشار إلى أنه من المعتل، وأنه مشتق من الوطاء، قال: "وَمِنْ المَعْتَلِ ... والطاء والطبيئة⁴ من الوطاء"⁵.

.الإبنة⁶: العيبُ، والعارُ، في قولهم: نَكَحَ فُلَانٌ فِي إِبْنَةِ: وَهُوَ الْعَارُ وَمَا يُسْتَحْيَا مِنْهُ. ذكر ابن منظور أنَّ أَصْلَهَا وَأَبَةُ، فحذف الواو، وأدخلت الهاء عوضاً منها. وأتى (وأبَةُ) في كلامهم تاماً، ولكن قلب فيه الواو تاء. فقد نقل ابن منظور عن أبي عمرو قوله: "تَغْدِي عِنْدِي أَعْرَابِي فَصِيحٌ، مِنْ بَنِي أَسَدٍ، فَلَمَّا رَفَعَ يَدَهُ، قُلْتُ لَهُ: ارْذَدَّ فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا طَعَامُكَ يَا أَبَا عَمْرٍو بِذِي تُوْبَةٍ؛ أَي: لَا يُسْتَحْيَا مِنْ أَكْلِهِ، وَأَصْلُ التَّاءِ وَאוُ"⁷.

(1) ابن منظور: لسان العرب (وطأ) 1/196 وما بعدها. وينظر: البغدادي: شرح شافية ابن الحاجب 90/3.

(2) ابن منظور: لسان العرب (وطأ) 1/196 وما بعدها

(3) المرجع السابق: (وطأ) 1/196 وما بعدها

(4) كذا في المطبوع، ولعل الصواب: الطاء، والطنة.

(5) ابن قتيبة: غريب الحديث 74/2.

(6) ابن منظور: لسان العرب (وأب) 1/791.

(7) المرجع السابق: (وأب) 1/791.

وذكر الإلبة أبوزيد الأنصاري في (النوادر) في موضعين، فجعلها في الأول من وأب¹، وفي الثاني من أتأب بمعنى: خزي واستحيا، وأنَّ "الاسم الإلبة والتوبة"². وهذا يعني أنَّ الهاء في الإلبة عوض من فاء الكلمة، وهي التاء، وأنَّ الهاء في التوبة للتأنيث الخالي من العوض.

وذكر الإلبة والوَاب بمعنى الانقباض والاستحياء السيوطي، وعدَّ الهاء آخر البنية للعوض من الواو³.

— الجبة: وهو مصدر وَجَبَ البَيْعُ يجب وجوبا، وجبة، إذا لزم⁴. ولم يبيِّن ابن منظور حقيقة هاء جبة، وبيَّن الفارابي، فذكر أنه عوض من الواو⁵.

— الصِّبَة: من وَصَبَ يَصِب، وهو إذا لزم الرجل في ماله، وأحسن القيام عليه. ومائل ابن منظور الصِّبَة بوعده يعد، والمَح إلى أنَّ اللغويين لم يذكروا "وَصَبَ يَصِبُ، مَعَ مَا حَكُوا مِنْ وَثَقَ يَثِقُ، وَوَمِقَ يَمِيقُ، وَوَفِقَ يَفِيقُ، وَسَائِرُهُ"⁶، في إشارة إلى أنَّ هاء الصبة للعوض من الواو المحذوفة.

— الهبة: العَطِيَّة الخالية عَنِ الْأَعْوَاضِ وَالْأَغْرَاضِ، ولم يذكر ابن منظور⁷ حقيقة هائها، وهي أنَّها عوض من الواو⁸.

الرِّثَّة: مصدر ورثت أبي أرثه ورثا ووراثته ورثته، وإرثا، والهاء في رثة عَوْضٌ مِنَ الْوَاوِ، والهمزة في إرثا منقلبة من الواو. وأشار ابن منظور إلى أنَّ علَّة سقوط الواو في المضارع، نحو: يرث، وترث، وأرث، ونرث، وبقائها في نحو: يوجَل، ويعبر وأخواتهما، فذكر أنَّها سقطت من (يرث)، وأصله: يورث، "لَوْفُوعِهَا يَبْنَ يَاءٌ وَكُسْرَةٌ، وَهَمَّا مُتَجَانِسَانِ، وَالْوَاوُ مُضَادَّتُهُمَا، فَحَذِفَتْ لِأَكْتِنَافِهِمَا إِيَّاهَا، ثُمَّ جُعِلَ حُكْمُهَا مَعَ الْأَلْفِ وَالنَّاءِ وَالنُّونِ كَذَلِكَ، لِأَنَّهُنَّ مُبْدَلَاتٌ مِنْهَا، وَالْيَاءُ هِيَ الْأَصْلُ، يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ فَعِلْتُ وَفَعَلْنَا وَفَعَلْتِ مَبْنِيَّاتٌ

(1) الأنصاري: النوادر في اللغة ص 587. وينظر: ابن القطاع: كتاب الأفعال 329/3.

(2) الأنصاري: النوادر في اللغة ص 595.

(3) السيوطي: المزهري في علوم اللغة وأنواعها 214/2.

(4) ابن منظور: لسان العرب (وجب) 793/1.

(5) الفارابي: معجم ديوان الأدب 221/3.

(6) ابن منظور: لسان العرب (وضب) 797/1.

(7) ابن منظور: لسان العرب (وهب) 803/1.

(8) الفارابي: معجم ديوان الأدب 221/3. وينظر: البغدادى: شرح شافية ابن الحاجب 89/3.

عَلَى فَعِلٍ، وَلَمْ تَسْقُطِ الْوَاوُ مِنْ يَوْجَلٍ، لَوْفُوعَهَا يَيْنَ يَاءٍ وَفَتْحَةٍ، وَلَمْ تَسْقُطِ الْيَاءُ مِنْ يَيْعَرُ وَيَيْسَرُ، لَتَقَوَّيَ إِحْدَى الْيَاءَيْنِ بِالْأُخْرَى¹.

وذكر الرثة الفارابي، وعدّ الهاء عوضاً من الواو المحذوف².

- اللّجّة: أوردها ابن منظور ضمن مصادر (ولج) الوُلُوج والّلجة: إي: الدخول³. ولم يعين وظيفة الهاء في آخر لجة. وعيها الفارابي، والسيوطي، فذكرا أنّها عوض من المحذوف من أوله، وهو الواو⁴.

- القحة: بفتح القاف، وكسرهما، وهي صلابة الحافر. ذكر ابن منظور البناء بفتح القاف، وكسرهما، وعدّه نادراً، ونقل عن ابن جني⁵ أنّ "الأصل وفحة. حَذَفُوا الْوَاوَ عَلَى الْقِيَاسِ، كَمَا حُذِفَتْ مِنْ عِدَّةٍ وَزِنَةٍ، ثُمَّ إِنَّهُمْ عَدَلُوا بِهَا عَنْ فِعْلَةٍ إِلَى فَعْلَةٍ، فَأَقْرَؤُوا الْحَرْفَ بِحَالِهِ، وَإِنْ زَالَتِ الْكُسْرَةُ الَّتِي كَانَتْ مُوجِبَةً لَهُ، فَقَالُوا: الْقَحَّةُ، فَتَدَرَجُوا بِالْقَحَّةِ إِلَى الْقَحَّة"⁶.

ومضمون هذا الكلام أنّ هاء القحة للعوض، وإن لم ينصّ ابن منظور صراحة على ذلك. وذكرها الفارابي مع جملة من البنى ممّا سقطت الواو منه، وعوّض منها هاء في آخره⁷.

وذكر البناء بالكسروالفتح ابن قتيبة، واكتفى بالنص على أنّه من المعتل⁸. وذكره، أيضاً، الشاطبي، فألح إلى أنّ القحة مصدر، وأنّ إعلالهم الفاء بالحذف، ونقلهم الحركة مع أنّه غير مكسور العين شاذ، لا يقاس عليه، وأنّه أعلّ من باب حمل بعض اللغات على بعض⁹.

(1) ابن منظور: لسان العرب (ورث) 200/2.

(2) الفارابي: معجم ديوان الأدب 221/3.

(3) ابن منظور: لسان العرب (ولج) 399/2.

(4) الفارابي: معجم ديوان الأدب 221/3، والسيوطي: المزهري في علوم اللغة وأنواعها 213/2.

(5) ابن جني: الخصائص 352/1.

(6) ابن منظور: لسان العرب (وقح) 637/3.

(7) وينظر: الفارابي: معجم ديوان الأدب 221/3. وينظر: السيوطي: المزهري في علوم اللغة وأنواعها 213/2.

(8) ابن قتيبة: غريب الحديث 2874.

(9) الشاطبي: المقاصد الشافية 402/9.

— الجدة: الوجد، بمعنى وجد مَطْلُوبُهُ، ووجد عليه في الغضب. ذكر ابن منظور وجد، وأنَّ المَصْدَر: وَجَدًا، وَجْدَةً، وَوُجْدًا، وَوُجُودًا، وَوَجْدَانًا، وَاجْدَانًا¹، ولم يبيّن طبيعة الهاء في آخر جدة.

ووقف على البنية جماعة منهم الفراء، وذكر قولهم: وجدت في المال جِدة، وأنّه لما أسقطت الواو من أوله، كُثر من آخره بالهاء²، ومنهم ابن جني، وعدّها في مصادر بنات الواو، التي حذف فائوها³. ومنهم السيوطي، الذي ألمح إلى أنّ الهاء في آخره عوض من الواو المحذوفة من أوله⁴.

— الجدة: وهي بمعنى منفرد وحده، ومنه حديث جابر: "وَدَفِنَ أَبِيهِ: فَجَعَلَهُ فِي قَبْرِ عَلَى جِدة"⁵؛ أي: مُنْفَرِدًا وحده، وأصلها مِنَ الْوَاوِ، فَحُذِفَتْ مِنْ أَوَّلِهَا، وَعَوِضَتْ مِنْهَا الْهَاءُ فِي آخِرِهَا، كَعِدَةٍ وَزِنَةٍ مِنَ الْوَعْدِ وَالْوِزْنِ؛ وتكون أيضا بمعنى: على حياله في قولهم: أَعْطِ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَلَى جِدة: أي: على حِيَالِهِ، وأصله وحد، فحذف الواو، وأدخلت الهاء عوضا منها⁶.

العدة: وهو الوعد. ويبيّن ابن منظور أنّ الوعد والعدة يكونان مصدرا واسما، وأنّ الهاء عوض من الواو المحذوفة. ونقل عن الفراء⁷ أنّهم يحذفون الهاء منه، إذا أضيف، وجعل منه قول الشاعر:

إِنَّ الْخَلِيْطَ أَجْدُوا الْبَيْنَ فَانْجَرِدُوا، ... وَأَخْلَفُوكَ عِدَى الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا⁸
والتقدير: عِدَّة الْأَمْرِ فَحَذَفَ الْهَاءَ عِنْدَ الْإِضَافَةِ، وذكر ابن منظور أنّه يكتب بِالْيَاءِ⁹.

(1) ابن منظور: لسان العرب (وجد) 445/3.

(2) الفراء: معاني القرآن 254/2.

(3) ابن جني: سر صناعة الإعراب 250/2.

(4) السيوطي: المزهري في علوم اللغة وأنواعها 213/2.

(5) البخاري: صحيح البخاري رقم: 1352.

(6) ابن منظور: لسان العرب (وجد) 452/3. وينظر: الفارابي: معجم ديوان الأدب 221/3.

(7) الفراء: معاني القرآن 254/2.

(8) ابن منظور: لسان العرب (وجد) 462/3.

(9) ابن منظور: لسان العرب (وجد) 462/3. وينظر: (وتر) 274/5.

ويظهر من كلام ابن منظور، إذ ذكر أنّ الوعد والعدة يكونان مصدرًا واسما¹؛ أنّ حذف الفاء مع التعويض ليس بواجب. والذي في (الكتاب) أنّ المصدر إذا لم يكن فيه الهاء، فلا حذف لفاء الكلمة، لانعدام العوض، وفيه أنّ (عدة) اسم، و(عدة) مصدر²، فيظهر بثبات العوض والمعوّض الفرق بين الاسم والمصدر. وهو ما نصّ عليه ابن السراج، إذ قال: "... فالاسم: وعدة، والمصدر: عدة"³. وأمّا الشاطبي فأجاز أن تكون عدة اسما ومصدرا، وأنّه جرى فيهما من الحذف ما جرى في فعلة⁴.

وأشار ابن منظور إلى أنّ العدة تجمع بالألف والتاء، فيقال: عدات، وأنّ الوعد لا يجمع⁵. وأشار، أيضا، إلى أن تمّ خلافا في النسبة إلى عدة، فمنهم من يحذف الهاء، ولا يردّ الواو المحذوفة، ويقول: عدي، ومنهم من يحذف الهاء، ويزيد واوا قبل الباء، ويقول: عدوي، قال في عدة: "وَيُجْمَعُ عَلَى عِدَاتٍ، وَلَا يُجْمَعُ الْوَعْدُ، وَالنَّسْبَةُ إِلَى عِدَةٍ عِدِيٌّ وَإِلَى زِنَةٍ زَنِيٌّ، فَلَا تَرَدُّ الْوَاوُ، كَمَا تَرُدُّهَا فِي شَيْءٍ. وَالْفَرَاءُ يَقُولُ: عِدَوِيٌّ وَزَنَوِيٌّ كَمَا يُقَالُ شَيْوِيٌّ"⁶. واكتفى الفراء في (معاني القرآن) بالإشارة إلى أنّ عدة "لما أسقط الواو من أوله، كثر من آخره بالهاء"⁷، ولم يذكر النسبة إليها فيه.

وكأنّه في معنى إشارته إلى جمع عدة بالألف والتاء يلمع إلى أنّ الألف والتاء كأنهما عوض من العوض والمعوّض منه؛ الواو والهاء، أمّا الوعد، فهو مصدر تامّ، والأصل في المصادر ألا تجمع.

— اللدة: لِدَةُ الرَّجُلِ؛ أي: تزني، فالهاء فيه عوض من الواو الدّاهية من أوله؛ لأنّه من الولادة⁸. ولم يبيّن ابن منظور منزلة لدة في الأبنية، ولكنّه ذكرها في موضع لاحق في (اللسان)، ضمن بنى اجتمع فيها الواو والهاء، وعدّها كلّها أسماء، لا مصادر؛ لثبات

(1) وينظر: الأزهري: شرح التصريح على التوضيح 580/1.

(2) سيبويه: الكتاب 337/4.

(3) ابن السراج: الأصول في النحو 276/3. وينظر: 374/3.

(4) الشاطبي: المقاصد الشافية 399/9.

(5) ابن منظور: لسان العرب (وعد) 462/3.

(6) ابن منظور: لسان العرب (وعد) 462/3.

(7) الفراء: معاني القرآن 254/2.

(8) ابن منظور: لسان العرب (ولد) 469/3.

الهاء والواو معا. قال: "الوجهة والوجهة، بكسر الواو وضمة هاء، والواو تثبت في الأسماء، كما قالوا ولدة، وإنما لا تجتمع مع الهاء في المصادر".¹

وذكر سيبويه أنهم أثبتوا هاء العوض مع واو الكلمة، فقالوا: ولدة، وحذفوها، وقالوا: لدة.² ومقتضى كلام سيبويه أن ولدة، ولدة اسمان؛ لأنه ينكر أن تأتي الصفة على حرفين، فقد قال: "وما لحقته الهاء من الحرفين أقل مما فيه الهاء من الثلاثة: لأن ما كان على حرفين ليس بشيء مع ما هو على ثلاثة، وذلك نحو: قلة، وثبة، ولثة وشية، وشفة، ورنه، وسنة، وزنة، وعدة، وأشباه ذلك. ولا يكون شيء على حرفين صفة".³ وقال المرادي: "أما الأسماء فقد وجد ... وأما الصفات فلا يحفظ فيها غير لدة، وقد أنكر سيبويه مجيء صفة على حرفين".⁴

وأشار الشاطبي إلى أن لدة ليس مصدرا، وأن الحذف الذي لحقه شاذ، أو على أنه مؤول بأنه في الأصل مصدر.⁵ وأخذ بهذه الإشارة البغدادى إذ ذكر أن قولهم: لدة، أصله المصدر، جعل اسماً للمولود.⁶ وبهذا يظهر سبب حذف واو لدة اسماً، لأنه في الأصل مصدر، ونفل إلى باب الاسم، والاسم أصل بابه التمام.⁷ وذكر ابن منظور أن لدة تثني على لدان، وأنها تجمع بالألف والتاء، فيقال: لدات،⁸ وبالواو والنون، فيقال: لدون.⁹ أقول: تثنيها على لدين، بحذف الهاء، وعدم رد المحذوف، يناقض قولهم: التثنية ترد الأشياء إلى أصولها.

— الإرة: ناقش ابن منظور الإرة في موضعين¹⁰، ففي أحدهما جعله بمعنى مَوْضِع النَّارِ، وأن أصله إِرْي، وَالْهَاءُ عَوْضٌ مِنَ الْيَاءِ، وفي الآخر ذكر أنها بمعنى مَوْقِدُ النَّارِ، أو

(1) ابن منظور: لسان العرب (وجه) 556/13.

(2) سيبويه: الكتاب 337/4.

(3) سيبويه: الكتاب 220/4.

(4) المرادي: توضيح المقاصد 1633/3.

(5) الشاطبي: المقاصد الشافية 401/9.

(6) البغدادى: شرح شافية ابن الحاجب 90/3.

(7) ابن منظور: لسان العرب (مأى) 269/15.

(8) وينظر: ابن منظور: لسان العرب (فياً) 127/1.

(9) ابن منظور: لسان العرب (ولد) 469/3. وينظر: ابن مالك: شرح التسهيل 84/1.

(10) ابن منظور: لسان العرب (وأر) 270/5، و(أري) 30/14. وينظر: الأشموني: شرح الأشموني لألفية ابن مالك 63/1.

النَّارُ تَفْسُهَا، وَأَتَمَّا تَجْمَعُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ: إِرَاتٌ، وبالواو والنون: إِرُون، وَلَكِنَّهَا لَا تَجْمَعُ جَمْعَ تَكْسِيرٍ.

— الترة: أورد ابن منظور حديث: "مَنْ جَلَسَ مَجْلِسًا، لَمْ يَذْكُرِ اللَّهَ فِيهِ كَانَ عَلَيْهِ تِرَةٌ"¹، وفَسَّرَ التَّرَةَ بالنقص، وذكر أَنَّ الهاءَ فِيهَا عِوَضٌ مِنَ الْوَاوِ الْمُحْذَوْفَةِ، ومائلها بقولهم: وَعَدَّتْهُ عِدَّةٌ². وذكر الحديث، أيضا، الْأَصْبَهَانِي، وَأَنَّ التَّرَةَ، قِيلَ: هِيَ النَّقْصُ، وَقِيلَ هِيَ، هَهْنَا، التَّبِعَةُ، وَأَمَّا إِلَى أَنَّ الْهَاءَ فِيهَا عِوَضٌ مِنَ الْوَاوِ؛ فَاءَ الْكَلِمَةِ، إِذْ مَائِلُهُ، أَيضًا، بِنَحْوِ: وَعَدَّتْهُ عِدَّةٌ³.

— الْغِرَّةُ: الْغِيظُ. ذكر البنية السيوطي، وَعَدَّ الْهَاءُ فِي آخِرِهَا عِوَضًا مِنْ فَاءِهَا الساقطة⁴. وتتبع الجذر (وغر) لدى ابن منظور، فلم أعثَر على الغرة ناقصة الفاء من أولها، ووجدتها تامة غير منقوصة، وفي آخرها هاء التانيث، وذلك قوله: "وَفِي الْحَدِيثِ: الْهَدْيَةُ تُذْهِبُ وَغَرَ الصَّدْرُ؛ هُوَ بِالتَّحْرِيكِ الْغِلُّ وَالْحَرَارَةُ، وَأَصْلُهُ مِنَ الْوَعْرِ، وَشِدَّةُ الْحَرِّ"⁵.

— قدة النار: توقدها. اكتفى ابن منظور بذكر مصادر (وقد)، وذكر منها قدة، من دون أن يشير إلى نوع هاءها، قال: "وَقَدَّتِ النَّارُ تَقْدُ وَفُودًا، بِالضَّمِّ، وَوَقَدًا وَقِدَةً وَوَقِيدًا وَوَقْدًا وَوَقْدَانًا؛ أَي: تَوَقَّدَتْ"⁶. وذكرها الفارابي، وجعل هاءها عوضا مما سقط منها⁷، وهو الواو. وذكر السيوطي قدة، اسم موضع، يُسَمَّى الْكَلَابُ، وَعَدَّ الْهَاءُ عِوَضًا مِنَ الْوَاوِ الساقطة من أوله⁸.

— الفرّة: هو الوفور، ويُقال: هذه أرضٌ في نبتها فِرّةٌ، أَي: وفورٌ. وفي أثناء بيانه ما اشتقّ من (وفر) ذكر ابن منظور ضمن مصادر هذا الجذر المصدر فِرّة⁹، ولكنه لم يعين

(1) ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر 1/189.

(2) ابن منظور: لسان العرب (وتر) 5/274.

(3) الأصمهاني: المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث 3/380. وينظر: الفارابي: معجم ديوان الأدب 3/221.

(4) السيوطي: المزهري في علوم اللغة وأنواعها 2/213.

(5) ابن منظور: لسان العرب (وغر) 5/286.

(6) ابن منظور: لسان العرب (وقد) 3/465.

(7) الفارابي: معجم ديوان الأدب 3/221.

(8) السيوطي: المزهري في علوم اللغة وأنواعها 2/213.

(9) ابن منظور: لسان العرب (وفر) 5/287.

معنى هائه. وذكر هذا البناء الفارابي¹، والسيوطي²، وعدّا الهاء في آخره عوضاً ممّا حذف من أوله الواو.

— القِرة: عَيْن ابن منظور القِرة، والوقير، وذكر من معاني الوقير الغنم بأكملها، وحمارها، وراعِمها، وأنّ الهاء في القِرة عَوْضُ الواو³. وفي (المزهر): "قالوا: ما أنت إلا قِرةٌ عليّ، أي وَقَرَفَجعله مثل: زنة، فالهاء في آخره عوض من الواو الساقطة من أوله⁴.
الحشة: الأرض الموحشة، البلد المقفر الخالي، وهي من الأسماء الناقصة، وأصله وحشةٌ، فحذف الواو من أوله، كما حذف من زنة، وصلة، وعدة. وتجمع بالواو والنون، فيقال: حشون⁵.

— السِطة: ذكر ابن منظور الفعلين وَسَطَ، وَوَسَطَ، وجعل من مصادرهما سِطَةً، وذلك في قوله: "وَوَسَطَ قَوْمَهُ فِي الْحَسْبِ يَسْطُهُمْ سِطَةً حَسَنَةً. اللَّيْثُ: فَلَانَ وَسِيطُ الدَّارِ وَالْحَسْبُ فِي قَوْمِهِ، وَقَدْ وَسَطَ وَسَاطَةً وَسِطَةً وَوَسَطَ تَوْسِيطاً"⁶، ولم يذكر شيئاً عن الهاء في آخر سِطة. وورد الفارابي⁷ والسيوطي⁸ على سِطة، وجعلوا الهاء في آخره عوضاً من فائه المحذوف.

— العِظة: ذكر ابن منظور في مصادر (وعِظ) الوَعِظُ والعِظَةُ والعِظَةُ والمَوْعِظَةُ، بمعنى النُصْح والتذكير بالعَوَاقِب، وذكر حديث: "لَأَجْعَلَنَّكَ عِظَةً"⁹؛ أي: مَوْعِظَةً وَعِبرَةً

(1) الفارابي: معجم ديوان الأدب 221/3.

(2) السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها 213/2.

(3) ابن منظور: لسان العرب (وقر) 292.

(4) السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها 212/2.

(5) ابن منظور: لسان العرب (وحش) 369/6. وينظر: ابن مالك: شرح التسهيل 84/1.

(6) ابن منظور: لسان العرب (وسط) 430/7.

(7) الفارابي: معجم ديوان الأدب 221/3.

(8) السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها 213/2.

(9) أخرجه مُسلم من حديث أبي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: أَنَّ أَبَا مُوسَى أَتَى بَابَ عُمَرَ، فَاسْتَأْذَنَ، فَقَالَ عُمَرُ: وَاحِدَةٌ، ثُمَّ اسْتَأْذَنَ الثَّانِيَةَ، فَقَالَ عُمَرُ: ثِنْتَانِ، ثُمَّ اسْتَأْذَنَ الثَّلَاثَةَ، فَقَالَ عُمَرُ: ثَلَاثٌ، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَاتَّبَعَهُ قَرْدُهُ، فَقَالَ: إِنْ كَانَ هَذَا شَيْئًا حَفِظْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ، فَبِهَا، وَإِلَّا لَأَجْعَلَنَّكَ عِظَةً. فَقَالَ: أَبُو سَعِيدٍ: فَأَتَانَا فَقَالَ: أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: "الْأَسْتِئْذَانُ ثَلَاثٌ"، وَلَيْسَ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ كَلَامِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ لِأَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ. ينظر: الميورقي الحَمِيدِي: الجمع

لِغَيْرِكَ، وَذَكَرَ أَنَّ الْهَاءَ فِي عِظَةِ عَوْضٍ مِنَ الْوَائِ الْمَخْدُوفَةِ مِنْ أَوَّلِهِ¹. وَلَمَّا كَانَتِ الْعِظَةُ فِي مَعْنَى الْوَعِظِ، وَالْمَوْعِظَةُ فِي مَعْنَى الْوَعِظِ، بَرَّرَ ابْنُ مَنْظُورٍ تَذْكَيرَ الْفِعْلِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: {فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ²، بَانَ الْمَوْعِظَةُ فِي مَعْنَى الْوَعِظِ، وَكَأَنَّهُ قَالَ: فَمَنْ جَاءَهُ وَعِظٌ مِنْ رَبِّهِ؛ أَوْ بَانَ الْمَوْعِظَةُ مَوْثِقٌ غَيْرُ حَقِيقِي³.

– الدَّعَةُ: وَهِيَ الْخَفْضُ فِي الْعَيْشِ وَالرَّاحَةِ. وَنَاقِشُ ابْنِ مَنْظُورٍ مَعَ الدَّعَةِ: التَّدْعَةُ، وَأَنَّ التَّاءَ بَدَلَ مِنَ الْوَائِ، ثُمَّ أُلْحِقَ إِلَى أَنَّ الْهَاءَ عَوْضٌ مِنَ الْوَائِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ: "وَالدَّعَةُ وَالتَّدْعَةُ عَلَى الْبَدَلِ: الْخَفْضُ فِي الْعَيْشِ وَالرَّاحَةِ، وَالْهَاءُ عَوْضٌ مِنَ الْوَائِ"⁴. يُرِيدُ أَنْ الْأَصْلُ: الْوَدْعَةُ، ثُمَّ هَلْ كَوْنُ الْهَاءِ لِلْعَوْضِ فِي الْكَلِمَتَيْنِ، أَوْ فِي الْأَوَّلَى فَقَطْ؟ فَإِذَا كَانَتِ الْهَاءُ لِلْعَوْضِ فِي التَّدْعَةِ، أَيْضًا، فَيَكُونُ مِمَّا اجْتَمَعَ فِيهِ الْعَوْضُ وَالْمَعْوِضُ مِنْهُ.

وَذَكَرَ ابْنُ السَّرَّاجِ الدَّعَةَ، وَأَنَّهُ مَصْدَرُ شَاذٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَصَادِرُ أَنْ تَبْنَى عَلَى فِعْلَةٍ، فَتَحْدَفُ الْفَاءَ، وَتَنْقُلُ حَرَكَتَهَا الْكُسْرَةَ إِلَى مَا بَعْدَهَا، غَيْرَ أَنَّ الدَّعَةَ، بَنَى عَلَى فَعْلَةٍ⁵؛ لَكُونُ فَعْلُهُ مِنْ بَابِ وَدَعَ⁶، أَوْ وَدَّعَ⁷.

الرَّعَةُ: الْهَدْيُ، وَحُسْنُ الْهَيْئَةِ، أَوْ سُوءُ الْهَيْئَةِ، وَيُقَالُ: فَلَانُ سَيِّئُ الرَّعَةِ؛ أَيُّ قَلِيلُ الْوَرَعِ. وَشَرَحَ الْبُنْيَةُ ابْنُ مَنْظُورٍ ضَمْنَ تَرْجُمَةِ الْجَذْرِ (وَرَعَ) "يَرَعُ وَيُورَعُ رِعَةً وَوَرَعًا وَوَرَعَ وَرَعًا، وَوَرَعٌ وَوَرُوعًا وَوَرَاعَةً وَتَوَرَعَ، وَالْإِسْمُ الرَّعَةُ"، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَشِرْ إِلَى وَظِيفَةِ هَاءِ رِعَةٍ، وَلَكِنَّهُ جَعَلَهَا مِثْلَ وَثَقٍ يَثِقُ ثِقَةً⁸، وَثَقَّةٌ بَنِيَّةٌ هَاوُّهَا لِلتَّعْوِضِ، كَمَا لَا يَخْفَى. وَأَشَارَ إِلَى

بين الصحيحين البخاري ومسلم 446/2.

(1) وينظر: الفارابي: معجم ديوان الأدب 221/3.

(2) سورة البقرة، الآية 275

(3) ابن منظور: لسان العرب (وعظ) 466/7.

(4) ابن منظور: لسان العرب (ودع) 381/8. وينظر: اليميني: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم

7106/11. وينظر: البغدادى: شرح شافية ابن الحاجب 90/3.

(5) ابن السراج: الأصول في النحو 374/3.

(6) ابن فارس: مقاييس اللغة (ودع) 96/6.

(7) الفارابي: معجم ديوان الأدب 263/3، 220/3، والشاطبي: المقاصد الشافية 402/9، والعيني: المقاصد

النحوية 2111/4، 2112.

(8) ابن منظور: لسان العرب (ورع) 388/8. وقال ابن منظور: "الْوَرَعُ فِي الْأَصْلِ: الْكَفَّ عَنِ الْمَحَارِمِ، وَالتَّحَرُّجُ مِنْهُ

... ثُمَّ اسْتُعِيزَ لِلْكَفِّ عَنِ الْمُبَاحِ وَالْخَلَالِ".

هذه الوظيفة الفارابي، فعدها من البنى التي حذف من أولها حرف، وعوض منه في الآخر هاء¹.

— السَّعة: مصدر وسع يسع، ومنه قوله تعالى: {لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ} [الطلاق:7]؛ أي: على قدر سَعَتِهِ، وأصلها: وَسْعة، بالضّم، فنقصت من أولها، بحذف الواو، وعوض منها الهاء بالحمل على المكسور².

وقد ناقش ابن منظور البناء في (وطأ)، وأشار ثم إلى علتين لسقوط واوها: أحدهما أنه لما كانت لام المستقبل من يسع حرفاً حلقياً مفتوحاً عند أكثر العرب، حمل هذا النوع من المفتوح على المكسور، فأعلّ كما أعلّ المكسور من نحو: وعد يعد، والأخرى أن الواو سقطت من يسع؛ لكونه فعلاً "متعدياً؛ لأنّ فعلَ يفعلُ، ممّا اعتلّت فاؤه، لا يكون إلّا لازماً، فلمّا جاء يسع من بين أخواته متعدّياً حُوْلِفَ به نظائره"³.

وأشار إلى البنية ابن سيده، فذكر أن وسعه يسعه، على فعل يفعل، فحذفوا الواو من يوسع، لوقوعها بين ياء وكسرة، ثم فتحوا السين بعد حذف الواو، لمكان حرف الحلق، وحمل المصدر السعة على الفعل، فأعلّوه كما أعلّوا الفعل⁴. وكلام ابن سيده يشير إلى أن الأصل في مثل هذه البنى، التي حذف فاؤها، وعوض منه الهاء، أن تكون من باب فعل يفعل، كوعد يؤعد؛ لذا جعل تصريف وسع هو يوسع، بالكسر؛ ليستقيم حذف الفاء، وهو في الأصل: يوسع، وبعد أن جرى حذف الواو، من يوسع، فتحوا السين، لاشتغال الكلمة على حرف حلق، وعليه فوزن سعة فعلة، بالفتح، لا فعلة بالضّم كما ضبطت في (اللسان).

— الضّعة: بكسر الضاد وفتحها. ناقش ابن منظور البناء في (وضع)⁵، وفي (ضعا)⁶. ففي الجذر (وضع)، ذكر أنه خلاف الرفع في القدر، وأن الوضيع هو الدّنيء من النّاس،

(1) الفارابي: معجم ديوان الأدب 221/3.

(2) ابن منظور: لسان العرب (وسع) 393/8. وينظر: الشاطبي: المقاصد الشافية 402/9.

(3) ابن منظور: لسان العرب (وطأ) 196/1.

(4) ابن سيده: المخصص 341/3.

(5) ابن منظور: لسان العرب (وضع) 401 397/8. وينظر: الفارسي: التعليقة على كتاب سيبويه 126/4. وقال

الحري: في (غريب الحديث 913/3 — 914): "الضّعة: نبتٌ ... وهي بيضاء فيها ثمرة سوداء، يأكلها النّاس في الشّدة ... وقال أبو عمرو: الضّعة تمرّيشية الثّمام والصّبغاء".

(6) ابن منظور: لسان العرب (ضعا) 485/14.

وأنه يُقال: في حسبه ضعة وضعة، وأشار ابن منظور إلى أن البنية، بالفتح والكسر تأتي بمعنى الغبن والخسارة في التجارة، وأنها بالفتح؛ الضعة وردت في الحديث¹ بمعنى الذل والهوان والدناءة. وشرح ابن منظور طبيعة البنية بكسر الضاد، وكيف صارت مفتوحة، وعلّة الكسر والفتح. فذكر أن الأصل وضعة، فحذفوا فاء الكلمة، وعوضوا منها الهاء، كما حذفوها، وعوضوا من عدة وزنة، ثم عدلوا بها عن وضعة إلى وضعة، فأقروا الحذف على حاله، وإن زالت الكسرة التي كانت موجهة للحذف، وأورد علّة أخرى لكسر الضاد، حكاية عن سيبويه²، وهي أنها إنما كسرت حملا على نقيضها الرفع.

وتابع ابن منظور التفصيل في معاني البنية، ففرق بين البنيتين بكسر الضاد، وبفتحها، فأمح إلى أنها بكسر الضاد، تكون على الحسب، وبفتحها تكون على الشجر والنبات³، وتكون، أيضا، بالفتح بمعنى: وضع الشيء في مكانه، وأثبتته فيه، ثم قال: "وتقول في الحجر واللبن إذا بُني به: ضعه غير هذه الوضعة والوضعة والضعة كلّه بمعنى، والهاء في الضعة عوض من الواو". وفي قوله: "كل بمعنى" إلماع إلى جواز اجتماع العوض، والمعوض منه.

ومرة أخرى ذكر ابن منظور الضعة بالفتح، بمعنى: شجر من الحمض، في الجذرين: (وضع)، و(ضعا). ففي (وضع) عدّ الهاء فيها عوضا عن فائها الواو، وأشار إلى جواز كونها عوضا عن لامها الواو، إذا كان اشتقاقها من (ضعا)، وذلك قوله: "والضعة: شجر من الحمض بالبادية، هذا إذا جعلت الهاء عوضا من الواو الداهية من أوله، فأما إن كانت من آخره، فهو من باب المعتل". وفي (ضعا) جعل المحذوف منها لامها، وأنها "كانت في الأصل ضعوة، نقص منها الواو، ألا تراهم جمعوها ضعوات؟ وأن الهاء عوض من الواو الداهية من أوله"، ثم قال: "وقد ذكرت في فصل وضع". ومضمون هذا أنها إذا كانت بمعنى الشجر والنبات، فهي اسم، لا مصدر، أو أنها نقلت من باب المصدر إلى باب العلمية. ووفق التأويلين فهاؤها عوض عن الواو؛ فاء كانت أو لا.

(1) ينظر: ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث 89/3.

(2) سيبويه: الكتاب 33/4. واعتلّ سيبويه بأن الضاد فتحت، كما فتحت كاف الكثرة. قال: "والضعة مثل الكثرة، والضعة مثل الرفع". وينظر: 32/4.

(3) ابن منظور: لسان العرب (وضع) 397/8. وقال الحربي: في (غريب الحديث 913/3 - 914): "الضعة: بُنيت ... وهي بيضاء فيها ثمرة سوداء، يأكلها الناس في الشدة ... وقال أبو عمرو: الضعة تمر يشبه النمام والصبغاء".

وورد جماعة من العلماء على الضَّعة، درساً وبياناً؛ منهم سيبويه، فناقش الضَّعة بمعنى نبت، وأنَّه يجمع على: ضَعَوَات¹. يشر إلى أنَّ المحذوف منه اللام، وهو واو؛ لأنَّ الجمع يردُّ الأصل المحذوف. ومنهم ابن قتيبة الذي ذكرها بكسر الضاد، وفتحها، واكتفى بأنَّ عدَّها من المعتلِّ، قال: "وَمِنَ الْمُعْتَلِّ: الضَّعة والضَّعة"²، ومنهم ابن السراج، الَّذِي عَدَّ الضَّعة، بالفتح، مصدراً شاذّاً، وأنَّ الأخفش قال: "وَأَمَّا قَوْلُهُم: الدَّعَةُ، والضَّعةُ، وفي الوقاح: هَذَا يَبْنِي الْقَحَّةَ، فَكُلَّ شَاذٍ. فَالَّذِينَ قَالُوا: الضَّعةُ والقَحَّةُ أُخْرِجُوهُ عَلَى فِعْلَةٍ، وَنَقَصُوهُ لَعَلَّةِ الْوَائِ"³. ومنهم ابن جني، فشرح أنَّهم حذفوا فاء الضَّعة، بالكسر، على القياس، على حدِّ حذفها من عدة، ثم عدلوا بالصيغة عن فِعلة إلى فَعلة، وأقروا الحذف على حاله، على الرغم من زوال الكسرة التي كانت موجبة لهذا الحذف، فقالوا: الضَّعة، فتدرجوا بالضَّعة إلى الضَّعة⁴.

ومنهم، كذلك، الشاطبي، إذ ذكر أنَّ بعضهم جعل الضَّعة مصدراً شاذّاً، لا يقاس عليه، على الرغم من أنَّه أعلَّ بالحذف، ونقل الحركة، وإن لم يكن عينه مكسوراً، ونقل عن المبرد أنَّ الأصل في هذا المصدر فَعَل، بفتح العين، وأنَّه أعلَّ "من باب حمل بعض اللغات على بعض"⁵؛ أي: حمل غير المكسور على المكسور؛ لأنَّ المكسور يمثل اللغة الفاشية. ومنهم السيوطي الَّذِي ذكر الضَّعة بالكسروالفتح، وخصَّها في الحسب، وذكر الضَّعة بمعنى: نبت، وأنَّ البنية "مما سقط من أوله الواو، وعوض منها الهاء أخيراً"⁶.

— الرِّفة: في الجذر (ورف)، ومادته قصيرة، بضعة أسطر، لم يذكر ابن منظور البنية، وملخصها: "ورف: ورَفَ النَّبْتُ وَالشَّجَرُ يَرْفُ وَرَفًا وَوَرَفًا وَوَرِيفًا وَوُرُوفًا: تَنْعَمُ وَاهْتَرَّ وَهُوَ وَارِفٌ أَيْ نَاضِرٌ رَفَافٌ شَدِيدُ الْخُضْرَةِ؛ ... وَهُمَا لُغَتَانِ رَفَّ يَرْفُ وَوَرَفَ يَرْفُ ... وَقَدْ وَرَفَ الظِّلُّ يَرْفُ وَرَفًا وَوَرِيفًا؛ أَيْ: اتَّسَعَ"⁷.

(1) سيبويه: الكتاب 3/360.

(2) ابن قتيبة: غريب الحديث 2/74.

(3) ابن السراج: الأصول في النحو 3/374.

(4) ابن جني: الخصائص 1/352.

(5) الشاطبي: المقاصد الشافية 9/401.

(6) السيوطي: المزهري في علوم اللغة وأنواعها 2/213.

(7) ابن منظور: لسان العرب (ورف) 9/355.

وطالعت مادّة (رَفَف)، لعلّي أجدها، فوجدت الرِّقَّةَ مشدّدة، ستّ مرّات، بمعنى البرقّة، وبمعنى الاختِلَاجُ. وبمعنى المَصَّةُ، وبمعنى الأَكَلَةُ المُحَكَّمَةُ، وبمعنى: تحريك الطَّائِرِ جَنَاحِيهِ، وَهُوَ فِي الْهَوَاءِ فَلَا يَبْرُحُ مَكَانَهُ¹، وبمعنى: التَّبَنُّ، وذلك قوله: "والرِّقَّةُ: التَّبَنُّ وَحُطَامُهُ"².

وذكر ابن فارس في (المجمل) الرِّقَّةَ، مخفّفة، ومن دون ضبط راءها، وأنها بمعنى التَّبَنُّ، وأنها من الأسماء المنقوصة، والناقص واو من أولها، وذلك قوله: "يقال: الرِّقَّةُ، مخفّفة، والناقص واو من أولها"³، وذكرها، أيضاً، في (مقاييس اللغة)، وضبط راءها بالضم، وعدّها ظناً اسماً منقوصاً، وذلك قوله: "وَيُقَالُ إِنَّ الرِّقَّةَ: التَّبَنُّ. وَأُظُنُّ أَنَّ النَّاقِصَ مِنْ أَوَّلِهَا وَآوُ"⁴. ولم يذكر ابن فارس في الموضوعين طبيعة الهاء في آخرها، وذكرها السيوطي، وعدّ الهاء عوضاً من الواو الساقطة من أولها⁵.

— الصِّفَةُ: وَصَفَ الشَّيْءَ لَهُ وَعَلَيْهِ وَصْفًا وَصِفَةً: خَلَّاهُ، وبين ابن منظور أنّ هاء الصِّفَةِ عَوْضٌ مِنَ الْوَائِ، ثم قال: "وَقِيلَ: الْوَصْفُ الْمَصْدَرُ، وَالصِّفَةُ الْجَلِيَّةُ"⁶.

— الثِّقَةُ: مَصْدَرٌ: وَثِقَ بِهِ يَثِقُ، وَثَاقَةً وَثِقَةً؛ أَي: ائْتَمَنَهُ⁷. وظاهر أنّ هاء الثِّقَةِ عوض من الواو المحذوفة، وإن لم يعين ابن منظور ذلك؛ لكونه ماثلاً ببنى هاؤها للعوّض من الواو، وذلك قوله: "ولم يذكر اللغويون ... مَعَ مَا حَكَّوْا مِنْ وَثَقَ يَثِقُ، وَوَمَقَ يَمِيقُ، وَوَفَّقَ يَفِيقُ، وَسَائِرُهُ"⁸.

— الرِّقَّةُ: الْوَرِقُ وَالْوَرِيقُ وَالْوَرِيقُ وَالرِّقَّةُ. ذكر ابن منظور أنّ الرِّقَّةَ وَالْوَرِقَ: الدِّراهم المضروبة، وألح إلى أنّ هاء الرِّقَّةِ عوض من الواو⁹. ولم يبين ابن منظور طبيعة بنية

(1) ابن منظور: لسان العرب (رَفَف) 124/9 وما بعدها.

(2) ابن منظور: لسان العرب (رَفَف) 127/9.

(3) ابن فارس: ابن فارس: مجمل اللغة ص 922.

(4) ابن فارس: مقاييس اللغة 101/6.

(5) السيوطي: المزهري في علوم اللغة وأنواعها 213/2.

(6) ابن منظور: لسان العرب (وصف) 356/9. وينظر: الفارابي: معجم ديوان الأدب 291/3، وابن سيده:

المحكم والمحيط الأعظم (مقلوب و ص ف) 383/8.

(7) ابن منظور: لسان العرب (وثق) 371/10.

(8) ابن منظور: لسان العرب (وضب) 797/1.

(9) ابن منظور: لسان العرب (ورق) 375/10. وينظر: الفارابي: معجم ديوان الأدب 291/3.

الرقعة. وهذه البنية، وفق ما ذكره الشاطبي، تحتل أن تكون غير مصدر، ولحقها الحذف شذوذاً، أو أنها مؤولة بأنها مصدر في الأصل¹. وكذا ذكر البغدادي أن الرقعة بناء شاذ؛ لأنه ليس بمصدر، وأن تاءه ليس عوضاً من الواو². وتجمع الرقعة بالواو والنون على: رقون³.

— الفقة: مصدر وفق الأمر يفقه؛ أي: فهمه. ولم يعين ابن منظور نوع هاء هذا المصدر، ولكنه نظره بقولهم: ورع يرع، وورم يرم، وثق يثق⁴، كما جعله ضمن بنى هاءاتها عوض من واواتها المحذوفة، وذلك قوله: "ولم يذكر اللغويون ... مع ما حكوا من وثق يثق، وومق يمق، ووفق يفق، وسائر⁵".

المقة: وهي "المحبة، والهاء عوض من الواو"⁶، وتصريفها من: ومق يمق، مثل: وثق يثق⁷. وقال العيني: "مقة، أصله: ومق، فلما حذفت الواو اتباعاً لفعله، عوض عنها الهاء؛ كما في: عدة"⁸.

— الصلة: أحد مصدري وصل: وصلا وصله. وصله من الأسماء الناقصة. وأصلها وصله، فنقص منها الواو كما نقصوها من حشة، وزنة⁹، والهاء "فيها عوض من الواو المحذوفة"¹⁰.

وحمل ابن جني قولهم في الصلة: صلة، بضم الفاء، وذكر أنه حرف شاذ، ولا نظير له؛ لأنه لم تحذف اللواو فاء من فعله إلا من أوائل تلك المصادر مكسورة الفاء، وهذا فاءه مضمومة، وذكر أن الذي سوغ الحذف أنه بمعنى صلة محذوفة الفاء¹¹.

(1) الشاطبي: المقاصد الشافية 401/9.

(2) البغدادي: شرح شافية ابن الحاجب 90/3.

(3) ابن مالك: شرح التسهيل 84/1.

(4) ابن منظور: لسان العرب (وفق) 383/10.

(5) ابن منظور: لسان العرب (وضب) 797/1.

(6) ابن منظور: لسان العرب (ومق) 385/10.

(7) ابن جني: المنصف ص 243.

(8) العيني: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية 502/1.

(9) ابن منظور: لسان العرب (وحش) 369/6.

(10) ابن منظور: لسان العرب (وصل) 728/11. وينظر: الفارابي: معجم ديوان الأدب 291/3.

(11) ابن جني: سر صناعة الإعراب 250/2. وينظر: ابن دريد: جمهرة اللغة 978/2، و ابن مالك: شرح الكافية

— السمة: العلامة، والوسم: أثر الكي. وَقَدْ وَسَمَهُ وَسْمًا وَسِمَةً إِذَا أَثَرَفِيهِ بِسِمَةٍ

وكي، والسمة مصدر، والهاء في آخره عوض عن الواو¹.

— الزنة: الوزن، وهو وزن الثقل والخفة، أو هو ثقل شيء بشيء مثله. ونقل ابن

منظور الحديث: "سُبْحَانَ اللَّهِ عَدَدَ خَلْقِهِ وَزِنَةَ عَرْشِهِ، فذكر أن زنة بمعنى وزن "عَرْشِهِ فِي عَظَمِ قَدْرِهِ، وَأَنَّهُ مَنْ وَزَنَ يَزِنُ وَزْنًا وَزِنَةً كَوَعَدَ عِدَّةً، وَأَصْلُ الْكَلِمَةِ الْوَأُ، وَالْهَاءُ فِيهَا عَوْضٌ مِنَ الْوَأِ الْمَحْذُوفَةِ مِنْ أَوَّلِهَا"². ونقل، أيضًا، قولهم: إِنَّهُ لِحَسَنُ الْوِزْنَةِ؛ أَيِ: الْوِزْنِ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُمْ جَاءُوا بِالْوِزْنَةِ "عَلَى الْأَصْلِ، وَلَمْ يُعْلَوْهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَصْدَرٍ، إِنَّمَا هُوَ هَيْئَةُ الْحَالِ"³. ومعنى هذا أن الوزن اسم، لا مصدر، فلا يصح الجمع بين العوض والمعوّض منه. وكان الفارابي نص صريحاً على أن هاء زنة عوض مما حذف من أولها⁴. ونبّه ابن منظور أن النسبة إلى زنة: زني، من دون أن ترد الواو الساقطة، وأن الفراء يرد الواو وي زيد قبل ياء النسبة واوا أخرى، فيقول: وَزَنَوِي. واكتفى الفراء في (معاني القرآن) بالإشارة إلى أن الزنة "لَمَّا أَسْقَطَ الْوَأُ مِنْ أَوَّلِهِ، كَثُرَ مِنْ آخِرِهِ بِالْهَاءِ"⁵.

— السنة: الوسن. ومنه قوله تعالى: {لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ} [البقرة: 255]؛ أي:

نعاس ولا نوم. والسنة، أيضًا: النَّعَاسُ مِنْ غَيْرِ نَوْمٍ. وَالْهَاءُ فِيهَا "عَوْضٌ مِنَ الْوَأِ الْمَحْذُوفِ"⁶. وذكرها الفارابي، فعدها من البنى التي حذف من أولها حرف، وعوض منه في الآخر هاء⁷.

— الجبهة: في أثناء بيانه بعض مفردات (وجه) وضّح ابن منظور أن الوجه والجبهة

بمعنى، وأن هاء الجبهة عوض عن الواو. ثم ذكر الوجهة بكسر الواو وضمها، وفسر سبب

الشافعية 2164/4.

(1) ابن منظور: لسان العرب (وسم) 635/12. وينظر: الفارابي: معجم ديوان الأدب 221/3.

(2) ابن منظور: لسان العرب (وزن) 448. 447/13. وينظر: (وحش) 369/6. و (وشي) 392/15.

(3) ابن منظور: لسان العرب (وزن) 446/13.

(4) الفارابي: معجم ديوان الأدب 221/3.

(5) الفراء: معاني القرآن 254/2.

(6) ابن منظور: لسان العرب (وسن) 449/13.

(7) الفارابي: معجم ديوان الأدب 221/3.

اجتماع الواو والهاء فيها، فذكر أنّ الواو تُثَبِّتُ، وتجتمع مع الهاء إذا كان البناء اسماً؛ ولا يجتمعان معاً إذا كان البناء مصدرًا¹.

وورد على أهل العربية على الجهة والوجهة، بحذف الواو والتعويض، وبإثباتهما معاً، كقوله تعالى: {وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيَهَا} [البقرة: 148]، وكان لهم غير نظر فيهما. فسيبويه عدّهما مصدرين، بالحذف وبالتمام²، وعدّ ابن السراج جهة مصدرًا، لفعل غير مستعمل، والوجهة اسماً، ثمّ ألح إلى معنى حذف الواو مع ثبات الهاء، وإلى وقوعهما معاً، فذكر أنّ الواو تُثَبِّتُ في الأسماء، وتحذف في المصادر "فالاسم: وعدّة والمصدر: وعدّة"³، وكان قال في موضع سابق: "وأما وجهّة، فإنّه جاء على الأصل، ولم يُبن على فعلٍ"⁴. وذكر ابن جني⁵ الجهة، وجعلها مصدرًا حذف فاؤه، وعوّض منها الفاء، واستشهد بالآية {وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيَهَا}، ونقل عن المازني، وأبي عليّ الفارسي أنّها مصدر شذ؛ لكونه جرى على غير فعل، ولكّنه جاء على الأصل، ونقل عن بعضهم أنّها "اسم لا مصدر، بمنزلة ولدة، والدة"⁶.

وأشار ناظر الجيش إلى أنّ جهة مصدر، وأنّه لا يصح أن تكون اسماً بمعنى المفعول؛ "لأنّ التاء فيها ليست للوحدة والمصدر موضوع عليها"⁷. وذكر الشاطبي أنّ جهة اسم، وليس مصدرًا، مستدلًا على ذلك بأنّه لو كانت مصدرًا للحقه التغيير بالحذف، ثمّ ذكر أنّ المازني، وأبا عليّ الفارسي حملاه على أنّه اسم المكان المتوجه إليه، ثمّ قال: "ومذهب سيبويه- فيما يظهر منه- أنّه من المصادر، وأنّه جاء شاذًا"⁸. وأمّا البغداديّ فعّد الجهة بناء شاذًا؛ وأنّه ليس بمصدر، وأنّ هاءها ليس عوضاً من الواو⁹.

(1) ابن منظور: لسان العرب (وجه) 556/13.

(2) سيبويه: الكتاب 337/4.

(3) ابن السراج: الأصول في النحو 276/3.

(4) ابن السراج: الأصول في النحو 374/3.

(5) ابن جني: الخصائص 287/2.

(6) ابن جني: المنصف ص 200.

(7) ناظر الجيش: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد 132/1. 133.

(8) الشاطبي: المقاصد الشافية 401/9.

(9) البغدادي: شرح شافية ابن الحاجب 89/3.

ومِمَّا تَقَدَّمَ نَخْلَصُ إِلَى أَنَّهُمْ قَالُوا: الْجَهَّةُ بِحَذْفِ الْوَاوِ، وَقَالُوا: الْوَجْهَةُ بِإِثْبَاتِهَا، وَمِنْهُ الْآيَةُ، ثُمَّ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي طَبِيعَةِ الْبِنَاءَيْنِ: فَمِنْهُمْ مَنْ عَدَّهُمَا مَصْدَرَيْنِ، وَالْهَاءُ فِي الْجَهَّةِ لِلْعَوْضِ، وَمِنْهُمْ مَنْ عَدَّ الْجَهَّةَ مَصْدَرًا، لِفِعْلٍ غَيْرِ مُسْتَعْمَلٍ، وَهَؤُلَاءِ لِلْعَوْضِ، وَالْوَجْهَةُ اسْمًا لِلْمَكَانِ الْمَتَوَجِّهِ إِلَيْهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ عَدَّ الْوَجْهَةَ، وَالْجَهَّةَ اسْمَيْنِ، وَهَاءُ الْجَهَّةِ لِلْعَوْضِ، وَمِنْهُمْ مَنْ عَدَّ الْجَهَّةَ اسْمًا بِنَاءً شَاذًا؛ وَأَنَّهُ لَيْسَ بِمَصْدَرٍ، وَأَنَّ هَاءَهَا لَيْسَ لِلْعَوْضِ.

— الدِّية: هِيَ حَقُّ الْقَتِيلِ، وَهِيَ وَاحِدَةٌ: الدِّيَّاتِ، وَأَصْلُهَا: وَدِيَةٌ عَلَى وَزْنِ فِعْلَةٍ، فَحَذَفَ فَاؤُهَا الْوَاوِ، وَالْهَاءُ عَوْضٌ مِنْهُ. تَقُولُ: وَدَيْتُ الْقَتِيلَ أَدِيهِ دِيَةً، إِذَا أُعْطِيتَ دِيَتَهُ¹. وَأَشَارَ إِلَى الْبِنَاءِ الْفَرَاءِ وَأَنَّهُ لَمَّا أَسْقَطَ الْوَاوِ مِنْ أَوَّلِهِ، كَثُرَ مِنْ آخِرِهِ بِالْهَاءِ².

— الشَّيْءُ: سَوَادٌ فِي بَيَاضٍ أَوْ عَكْسُهُ. وَقِيلَ: كُلُّ لَوْنٍ يُخَالِفُ مُعْظَمَ لَوْنِ الْفَرَسِ وَغَيْرِهِ. وَأَصْلُ الشَّيْءِ مِنَ الْوَشْيِ، وَالْهَاءُ عَوْضٌ مِنْ فَائِهِ الْوَاوِ³، وَمِثْلُ ابْنِ مَنْظُورِ الشَّيْءَ بِالزَّيْنَةِ وَالْوِزْنِ، وَالْمَحْ إِلَى أَنَّهُا تَجْمَعُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ، فَيُقَالُ: شَيَاتٍ، وَذَكَرَ أَنَّ النِّسْبَةَ إِلَيْهَا تَكُونُ بَرْدًا مَحْذُوفًا، وَتَرَكَ الشَّيْءَ مَفْتُوحَةً: فَتَقُولُ: وَشَوِي، أَوْ تَسْكِينَهَا، فَتَقُولُ: وَشُوبٌ، وَأَنَّ الْفَرَاءَ يَقُولُ: شَيَوِي، فِي إِشَارَةٍ إِلَى أَنَّ الْفَرَاءَ جَعَلَ الْمَحْذُوفَ مِنْهَا لَامًا، وَهُوَ الْيَاءُ، وَالْأَصْلُ: شَيَوَةٌ⁴. وَهُوَ وَجْهٌ ذَكَرَهُ السِّيرَافِيُّ، إِذْ ذَكَرَ أَنَّ مِنْ وَجْهِهِ تَصْغِيرَهَا أَنْ تَقُولَ: شُيَوَةٌ، وَإِذَا ذَكَرَ كَيْفِيَّةَ النِّسْبِ إِلَيْهَا، وَأَنَّهُ يُقَالُ: شَيَوِي⁵، بَرْدًا ذَاهِبًا مِنْهُ، وَهُوَ الْعَيْنُ آخِرُهُ، "قَالَ الْأَخْفَشُ: كَانَتْهُمْ قُلُوبًا، فَجَعَلُوا أَوَّلَهُ فِي آخِرِهِ"⁶.

(1) ابن منظور: لسان العرب (ودي) 383/15. وقال اليميني في (شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم

(7106/11): "الدِّية: مَا يُسَلَّمُ فِي الْمَقْتُولِ بِغَيْرِ حَقِّ".

(2) الفراء: معاني القرآن 254/2.

(3) وهو مذهب سيبويه أيضًا، سيبويه: الكتاب 450/3.

(4) ابن منظور: لسان العرب (وشي) 392/15. وينظر: (فيأ) 127/1.

(5) السيرافي: شرح كتاب سيبويه 193/4.

(6) السيرافي: شرح كتاب سيبويه 192/4. 193.

(2)

الهاء عوض من عين الكلمة

و أفراد هذه المباحثة هي: الثبة، واللمة، والطعة:

— الثَّبةُ: وهو ما اجتمع إليه الماء في الوادي، أو في الغائط، ومنه ثبة الحوض، وهو وسطه الذي يثوب إليه بقيّة الماء وسُمِّيَتْ ثُبةً؛ لأنَّ الماء يَثُوبُ إِلَيْهَا؛ والثبة، أيضاً: الجماعة من الناس. وفي أصلها قولان: أحدهما: ثُوبةٌ، فَلَمَّا ضُمَّتِ الثاءُ، حُذِفَتِ الواوُ، وهي عين الكلمة، وتصغيرها: ثُوبية. والقول الآخر أنَّ أصلها ثُبية، من ثَبَّيت على الرجل، إذا أثبتت عليه، والمحذوف لام الكلمة¹. ووفق القولين، فالهاء عَوْضٌ مِنَ الساقط من بنية الكلمة، عينا كان، أو لاما.

وذهب ابن جني إلى أن الثَّبة بمعنى الجماعة، والمحذوف منها اللام، وأنها من ثَبَّيت الشيء إذا جمعته، ونقل عن الزجاج أن ثبة الحوض من ثوب، وأن الكلمة محذوفة العين؛ لأنها تصغر على ثوبية، ثم ذكر ابن جني أن هذا غير لازم، لأنه يجوز أن تكون من ثَبَّيْتُ، بمعنى: جمعت، ثم قال: "ولكن الذي ينبغي أن يقضى به في ذلك أن تكون من الواو، وأن يكون أصلها ثُوبة؛ وذلك أن أكثر ما حذفت لامة إنما هو من الواو"²، ولكن ابن جني في (الخصائص) جعل لامها واوا، وأنها "كأنها من مقلوب ثاب يثوب"³.

ودرس بنية (ثبة) ابن يعيش، فذكر أنها تستعمل محذوفة اللام، وتستعمل تامة، وأن أصل ثبة: ثُبوَّةٌ، مثل: نُقْرةٌ، وَنُغْرةٌ، "إِلَّا أَنَّهُمْ تَمَمَوْهُمَا، كَقَوْلِهِمْ: حُلَاةٌ، وَحُلَى، وَمُهَادَةٌ، وَمُهَيَّ"⁴. ووفق كونها تامة، فهأوها ليس للعوض، وإنما للتأنيث، كهاء حُلَاة، ومُهَادَة. وذكرها، أيضاً، السيوطي في

(1) ابن منظور: لسان العرب (ثوب) 244/1. 243. وينظر: (لغا) 252/15.

(2) ابن جني: سر صناعة الإعراب 247/2 وما بعدها.

(3) وينظر: ابن جني: الخصائص 34/1.

(4) ابن يعيش: شرح المفصل 222/3.

موضعين، وجعلها في أحدهما ممّا سقط فاءه الواو، وعوض في آخره الهاء¹، وفي الثاني عدّها "كأثها من مقلوب ثاب يثوب"²، ولم يعزه إلى ابن جني.

وحاصل ما سبق أنّ في تصريفها واشتقاقها أقوالاً خمسة، هي: ثُوب، أو ثُبُو، أو ثُبِّي، أو أثها من مقلوب ثاب يثوب، أو أثها تامة.

وتجمع ثبة بالواو والنون، فيقال: ثُبُونٌ وثُبُونٌ، بكسر الفاء وضمّها، فما كان من الأسماء المنقوصة مضموم الأول، فيجوز في فائه الضمّ، والكسر³. وتكون علامة الجمع عوضاً من الحرف الساقط منه⁴. وتجمع جمع تكسير على ثُبِّي، وبالألف والتاء على ثبات، ومنه قوله تعالى: {فَأَنْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ أَنْفِرُوا جَمِيعًا}⁵.

. الطّعة: ذكر ابن منظور الطّاءَ، ومائلها بالطّعة بكسر الطاء، وفتحها، وجعل الهاء فيهما عوضاً من الواو. قال: "والطّاءُ مِثْلُ الطّعةِ والطّعةِ، فالهاءُ عِوَضٌ مِنَ الْوَاوِ فِيهِمَا"⁶. وظاهر هذا الكلام يفيد أنّ الطّعة من وطع، وليس في (اللسان) مادّة (وطع). وطالعت مادة (طوع)، فلم أقع على بنية الطّعة، بل على بنية طَوْعةً، وأثها اسم. قال: "أَصْلُ الْمُطَوِّعِ الْمُتَطَوِّعُ، فَأُدْغِمَتِ التَّاءُ فِي الطّاءِ، وَهُوَ الَّذِي يَفْعَلُ السَّيِّئَ تَبَرُّعًا مِنْ نَفْسِهِ، وَهُوَ تَفَعَّلٌ مِنَ الطّاءِ. وطَوْعةً: اسم"⁷. وعليه، فالظاهر نقصانها من عينها، وهي واو، والهاء عوض منها.

. اللمة: ناقش ابن منظور بنية هذا اللفظ إذ ذكر أنّ في الأثر عن عُمر بن الخطاب: "أَنَّ شَابَةَ زُوِّجَتْ شَيْخًا، فَقَتَلَتْهُ، فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ، لِيَتَنَكَّحَ الرَّجُلُ لُمَتَهُ مِنَ النِّسَاءِ، وَلِتَتَنَكَّحَ الْمَرْأَةُ لُمَتَهَا مِنَ الرِّجَالِ"⁸؛ بمعنى شَكْلُهُ، وَتَرَبُّهُ، وَمِثْلُهُ، ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ هَاءَ لِمَةِ عِوَضٌ

(1) السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها 2/213.

(2) السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها 1/11.

(3) ابن منظور: لسان العرب (كبا) 15/214.

(4) ينظر: ابن عطية: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز 3/374.

(5) وينظر: الأزهري: شرح التصريح على التوضيح 1/81.

(6) ابن منظور: لسان العرب (وطأ) 1/198. راجع: الطّاء.

(7) ابن منظور: لسان العرب (طوع) 8/243.

(8) أخرجه ابن أبي شيبه في (المصنف): 4/94.

مِنْ الهمزة الذَّاهِبَةِ مِنْ وَسَطِهِ؛ بناءً على أَنَّ الأصل: لَوْمٌ، فحذف الهمزة، وعَوَّضَ منها الهاء¹.

(1) ابن منظور: لسان العرب (لأم) 532/12.

(3)

هَاءِ عَوْضٍ عَنْ لَامِ الْكَلِمَةِ الْمَحْذُوفَةِ

وألفاظ هذه المباحثة هي: الحمة، السنة، الشفة، العضة، الجعة، الحطة، اللغة، الذرة، الرئة، السية، العزة، القبة، القضة، القلة، الكبة، اللثة، اللغة، المائة. وهذا بيان بهذه البيئ:

— الحمة: مخففة الميم: حمة العقرب؛ أي: سُمِّها، أو الإبرة الَّتِي تَضْرِبُ بِهَا الْحَيَّةُ وَالْعَقْرَبُ والزُّنْبُور. وناقش ابن منظور البنية في جذرين: في (حمم) ¹ وفي (حما) ²، وذكر أنَّ الهاء عوض من لام الكلمة: الميم، وأنَّ أصلها حُمٌّ. وناقشها، أيضا، في (حما) وذكر أنَّ أصله حُمُوٌّ أو حُمِيٌّ، وَالْهَاءُ عَوْضٌ من حرف العلة.

وذكر ابن السكيت البنية، من دون أن يبيِّن نوع الهاء، واكتفى بأنَّ قال: "ونقول: هي حمة العقرب بتخفيف الميم للسمِّ، والجمع حُمَات" ³. وكأنَّه يعدّها من حمم؛ إذ ذكر تخفيف الميم. ومن جعلها من: حي الشيء يحيى، ثمَّ حذف من آخرها حرف العلة، فبقيت الميم على أصلها خفيفة ⁴، والهاء عوض من الياء ⁵. وذكر الأصمّهاني أنَّ الحرف المَعْوَض منه، إمَّا الواو، وأنَّه من حُمُو الشمس؛ لأنَّ السَّمَّ حَارٌّ حَادًّا، وإمَّا الياء، وأنَّه من حَمِي الحرارة الَّتِي فِيهَا، والمختار عنده، والأجود "أنَّ تَكُونَ من الْوَاوِ، نَحْو: لُغَةٍ" ⁶.

(1) ابن منظور: لسان العرب (حمم) 159/12.

(2) ابن منظور: لسان العرب (حما) 201/14.

(3) ابن السكيت: إصلاح المنطق ص 137.

(4) ابن درستويه تصحيح الفصيح وشرحه ص 396.

(5) اليميني: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم 1568/3.

(6) الأصمّهاني: المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث 505/1.

– السنة: شرح ابن منظور معناها واشتقاقها، وتصريفها في الجذنين: سنة¹، وسنا²، ولكنه لم يبين نوع الهاء في آخرها، وبيته غيره، فذكر أنها عوض من لامها الهاء، أو الواو³. وحاصل شرح ابن منظور للسنة في الجذرين الآتي:

– معناها: السنة: واحدة السنين. والسنة: الزمن. والسنة: العام. والسنة مُطْلَقَةٌ: السنة المُجْدِبَةُ. والسنة: الأزمة.

– الساقط منها لامها، وفيه مذهبان⁴: الأول أنه يجوز أن يكون هاءً، بدليل جمعها: سنهات، وتصغيرها على سنية، وعليه فأصلها سَنَمة يوزن جَمَمة، فحذفت لَامُها، ونقلت حَرَكَتُها إلى النُونِ فَبَقِيَتْ سَنَةٌ: "لأنها من سنهت النخلة، وتسنت إذا أتى علمها السنون"، ولهذا يقال: استأجرت مسانهة. ووفق هذا القول فالنسبة إليها سني⁵، ولم يذكره ابن منظور.

والثاني من المذهبين أنه يجوز أن يكون واوًا بدليل جمعها سنَوَات، وتصغيرها على سنيّة. وعليه فأصلها سنَوَةٌ، فحذفت الواو؛ لأنها من قولهم: تسنيت عنده إذا أقمت عنده سنة، ولهذا يقال: استأجرت مسانية.

وتجمع السنة جمع الصحة، فيقال: سنون، بضم السين، ويقال: سنون، بكسر السين، على الرغم من أنه في المفرد مفتوح، وكسرت: "ليعلم بذلك أنه قد أخرج عن بابهِ إلى الجَمْعِ بِالْوَاوِ والنُّونِ". والجمع سنون، فيه إعرابان: فيجوز أن تجعل النون للجمع، فتقول: هذه سنون، ورأيت سنين، وتحذف هذه النون عند الإضافة، ويجوز أن يعامل معاملة المفرد، على كل حال، فيعرب بالحركات على النون، فتقول: هذه سنين، ورأيت سنينا، وتثبت النون وفق هذا الإعراب عند الإضافة. وفي وجه إثبات النون مطلقا، وأعرابه بالحركات تقديران: الأول أنه فعيل، مثل غسيل، مَحْدُوفَةٌ، إلا أنه جمع شاذ ... وَالْقَوْلُ الثَّانِي أَنَّهُ فَعِيلٌ، وَإِنَّمَا كَسَرُوا الْفَاءَ لِكَسْرِ مَا بَعْدَهَا. ووفق هذا يجعل النون في آخره بدلًا من الواو⁶. وظاهر إثبات النون مطلقا وإعرابه بالحركات أنه جمع تكسير،

(1) ابن منظور: لسان العرب (سنة) 501/13 وما بعدها.

(2) ابن منظور: لسان العرب (سنا) 405/14.

(3) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح 492/2.

(4) وينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب 251/2.

(5) وينظر: سيبويه: الكتاب 451/3.

(6) ابن منظور: لسان العرب (سنة) 501/13.

غير أن ابن منظور نقل عن ابن بري أن "سِنين لَيْسَ بِجَمْعٍ تَكْسِيرٍ، وَإِنَّمَا هُوَ اسْمٌ مَوْضُوعٌ لِلْجَمْعِ".

— الشفة: ناقش ابن منظور الشَّفة في الجذور: شفه¹، وشفي²، وذكرها في الجذر عضه³. وحاصل حديثه عنها أن الشفتين من الإنسان هما طبقا الفم، والواحدة شفة، وأنها قَدْ تُسْتَعَارُ لِلْفَرْسِ. وذكر أنها اسم ناقص، نقصانه لام، وهذه اللام؛ إمّا هاء، والأصل: شفهة؛ بدليل جمعها على شفاه، وتصغيرها: شفهة، وذكر أنه لك في النسبة إليها وجهين: أن تردّ المحذوف، فتقول: شفهيّ، وألا تردّ، فتقول: شفّي، والهاء في آخرها عوض من الهاء، لام الكلمة المحذوف: وإمّا واو، بدليل جمعها على شفوات، وثلاث شُفُو، والنسبة إليها شفويّ. وظاهر نقله عن ابن بري، أنه أنكر الأصل الواوي، وأن جمعها فقط هو شفاه، وأن لام البنية عند جميع البصريين⁴ هاء، مستدلاً بأنهم: "قَالُوا الْحُرُوفَ الشَّفَهِيةَ وَلَمْ يَقُولُوا الشَّفَوِيَّةَ"، ونقل عن الليث، أنها تجمع: شَفَهَاتٍ وَشَفَوَاتٍ، وَأَنَّ "الْهَاءَ أَقْبَسَ وَالْوَاوُ أَعْمُ": لأنهم شَمَّهَوْهَا بِالسَّنَوَاتِ، وَأَنَّ نُقْصَانَهَا حَذْفُ هَائِهَا⁵. وأشار ابن منظور إلى كيفية نطق البنية وصلا، فذكر أن للعرب في ذلك طريقين: أن "تقول هَذِهِ شَفَةٌ، بهاء التانيث، وَشَفَهُ بِالْهَاءِ، وَأَنَّ مَنْ قَالَ: شَفَةٌ، قَالَ: كَانَتْ فِي الْأَصْلِ شَفْهَةٌ فَحَذِفَتْ الْهَاءُ الْأَصْلِيَّةُ، وَأُبْقِيَتْ هَاءُ الْعَلَامَةِ لِلتَّانِيثِ، وَمَنْ قَالَ شَفَهُ بِالْهَاءِ أَبْقَى الْهَاءَ الْأَصْلِيَّةَ".

— العضة: درس ابن منظور العضة، درسا و افيا في (عضه)⁶، ولمعنا إلى بعض ما يتصل بها من أحكام في مواضع أخرى⁷. ففي (عضه) ذكر أن أصلها الْعِضْهَةُ، وَأَنَّهَا فِعْلَةٌ مِنَ الْعِضْهِ، وَهُوَ الْهَيْئُ؛ أي: الكذب، فَحَذَفَ لَامَهُ كَمَا حَذِفَتْ مِنَ السَّنَةِ وَالشَّفَةِ، وَيُجْمَعُ عَلَى عِضَيْنٍ؛ وذكر أن الطوسي اعترض على كسر الفاء من عِضْهَةٍ بمعنى الكذب واليهتان، إنما الْكُذِبُ الْعِضْهُ، وعليه فأصله: عِضْهَةٌ، لا عِضْهَةٌ؛ "لأنَّ الْحَرَكَةَ لَا يُقَدَّمُ

(1) ابن منظور: لسان العرب (شفه) 507. 506/13.

(2) ابن منظور: لسان العرب (شفي) 438/14، و(عضه) 516/13.

(3) ابن منظور: لسان العرب (عضه) 516/13.

(4) ينظر: سيبويه: الكتاب 361. 358/3، و451/3.

(5) الفراهيدي: العين (شفه) 402/3.

(6) ابن منظور: لسان العرب (عضه) 516. 515/13. وينظر: (وحش) 369/6، وابن مالك: شرح التسهيل 84/1.

(7) ابن منظور: لسان العرب (وحش) 369/6، و(سن) 501/13، و(عضا) 68/15.

عَلَمًا إِلَّا بِدَلِيلٍ"، وذكر، أيضا، أَنَّ الْعِضَّةَ هُوَ السِّحْرُ وَالْكَهَانَةُ، وَأَنَّ السَّاحِرَ سُحِّي عِضَّهَا؛ لِأَنَّهُ كَذِبٌ وَتَخْيِيلٌ لَا حَقِيقَةَ لَهُ.

وتابع ابن منظور درسه العضة في أثناء ذكره قوله تعالى: {الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ} ¹، فذكر أَنَّ الْعِضَّةَ مِنَ الْأَسْمَاءِ النَّاqِصَةِ، وَأُلْحِقَ إِلَى أَنَّ أَهْلَ الْعَرَبِيَّةِ اخْتَلَفُوا فِي اسْتِقَاقِ الْعِضَّةِ، وَتَفْسِيرِهِ، فَذَكَرَ فِي ذَلِكَ قَوْلَيْنِ: الْأَوَّلُ أَنَّ عِضِينَ، وَاحِدَتَهَا عِضَةٌ، وَأَنَّهَا اسْمٌ نَاقِصٌ، وَأَصْلُهُ عِضْوَةٌ، مِنْ عِضَّيْتُ الشَّيْءِ، إِذَا فَرَّقْتَهُ، وَالْمَحذُوفُ مِنْهُ هُوَ الْوَاوُ، وَالْمُعْنَى أَنَّهُمْ فَرَّقُوا عَنِ الْمُشْرِكِينَ أَقَاوِيلَهُمْ فِي الْقُرْآنِ، فَجَعَلُوهُ كَذِبًا وَسِحْرًا وَشُعْرًا وَكَهَانَةً". وَالثَّانِي أَنَّهَا اسْمٌ نَاقِصٌ، وَنَقْصَانُهُ الْهَاءُ، وَأَصْلُهُ "عِضَّهَةٌ، فَاسْتَنْقَلُوا الْجَمْعَ بَيْنَ هَاءَيْنِ، فَقَالُوا عِضَّةً، كَمَا قَالُوا شَفَّةً وَالْأَصْلُ شَفْهَةٌ، وَسَنَّةً وَأَصْلُهَا سَنَهَةٌ".

وبعد بيان ابن منظور هذين القولين في أصل عضه، ومعنى الآية شرع يحتج مرجحاً للأصل عضه، وعضوة، وذكر بعض تعليقات أهل العلم في ذلك. فذكر أَنَّ الْعِضَّاهَ مِنَ الشَّجَرِ ²، وَوَاحِدَةُ الْعِضَّاهِ: عِضَاهَةٌ، وَعِضَّهَةٌ وَعِضَّةٌ، وَأَنَّ أَصْلَ عِضَّةٍ هُوَ عِضَّهَةٌ، فَحَذَفَتْ الْهَاءُ الْأَصْلِيَّةُ مِنْهَا، كَمَا حَذَفَتْ مِنَ الشَّفَّةِ، وَالِدَلِيلِ عَلَى أَنَّ نَقْصَانَهَا الْهَاءُ أَنَّهَا هَذِهِ الْهَاءُ تَرَدَّدَ فِي الْجَمْعِ الْمَكْسَرِ، وَالتَّصْغِيرِ، وَالنَّسْبَةِ إِلَيْهَا، فَيُقَالُ: عِضَاهٌ، وَعِضَّهَةٌ، وَبِعِزِّ عِضَّيَّ لِلَّذِي يَرْعَاهَا، وَبِعِزِّ عِضَاهِيَّ وَإِبْلَ عِضَاهِيَّةً. ثُمَّ نَقَلَ ابْنُ مَنْظُورٍ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ الْعَرَبَ قَالَتْ فِي الْجَمْعِ عِضَاهَ، وَفِي الْجَمْعِ الْقَلِيلِ: عِضْوَنٌ وَعِضْوَاتٌ، وَأَنَّ الْوَاوَ فِي: عِضْوَنٌ بَدَلَ مِنَ الْهَاءِ، وَوَصَفَ قَوْلَ أَبِي حَنِيفَةَ بِأَنَّهُ "لَيْسَ بِذَلِكَ الْقَوْلُ"، وَنَقَلَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ أَنَّ الْعِضَّةَ الْمَحذُوفَةَ تَصْلُحُ أَنْ تُكُونَ مِنَ الْهَاءِ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ تَصَارِيفُ الْكَلِمَةِ، كَقَوْلِهِمْ: عِضَاهٌ، وَإِبْلٌ عَاضِهَةٌ، وَتَصْلُحُ أَنْ تُكُونَ مِنَ الْوَاوِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ فِي الْجَمْعِ: عِضْوَاتٌ.

وإذا كان ابن منظور لم يبين صراحة حقيقة الهاء، فمضمون كلامه يفصح أنها عوض من لامها الساقطة، سواء أكانت واوا، أم هاء، ثم إن غيره بين حقيقة الهاء، وأنها عوض من الحرف الذاهب منها ³.

(1) سورة الحجر، الآية 91

(2) ذكر ابن منظور في معنى العِضَّاهِ مِنَ الشَّجَرِ أَقَاوِيلَ كَثِيرَةً، فَلْتَنْظُرْ فِي (عِضَّة) 516/13.

(3) الْأَشْمُونِي: شَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ لِأَلْفِيَةِ ابْنِ مَالِكٍ 61/1.

وناقش البنية سيبويه "في باب ما ذهبت لاهمه" فذكر لها جذرين: عضه، وعضو، وأنّ من العرب من يقول في تصغيرها: عُضْمَة، يجعلها من بنات الهاء؛ من العضاه، ومنهم من يقول في تصغيرها: عُضْيَة، وجمعوها: عضوات¹، وفي النسبة إليها: عضوي².

ووقف على الآية الفراء، فأفصح كلامه أنّ الساقط منها الواو، بدليل قولهم: عضّوه: أي: فرّقوه، وأنّها تجمع بالواو والنون رفعا، وبالياء والنون نصبا وخفضا، وأنّ "من العرب من يجعلها بالياء على كل حال، ويُعَرِّبُ نونها، فيقول: عُضَيْنُك، ومررتُ بعُضَيْنِكَ"³.

وشرح البنية، واشتقاقها ابن جني، فذهب إلى أنّها من محذوف اللام، (الواو)، وأنّ أصلها عضوة، مستدلّا بأنّهم فسروا {عُضَيْنَ} في الآية بمعنى فرّقوه، وجعلوه أعضاء؛ أي: آمنوا ببعضه، وكفروا ببعضه، فهو لفظ العضو ومعناه، ونقل عن الكسائي أنّ العضة، والعضون، من العضية، وهي الكذب. وأنّ لاهما وفق هذا هاء⁴.

كما ناقشها الزمخشري، إذ وقف على الآية، فذكر أنّ عضين بمعنى أجزاء، وأنّ المفرد عضّة، وأصلها عضوة⁵، من عضى الشاة؛ أي: جعلها أعضاء، وأنّ أصلها: عضه، من عضهته، إذا بهته، وأنّ العضة هو السحر، بلغة قريش، يقولون للساحرة: عاضهه، ولخصّ الزمخشري أصلها، بقوله: "نقصاتها على الأوّل واو، وعلى الثاني هاء"⁶.

وورد ابن عطية على بنية عضين: معناها، واشتقاقها، إذ وقف على الآية، فلخصّ أقوال سابقيه فيها، فذكر أنّ ابن عباس وغيره جعلوه مأخوذا من الأعضاء، والمفرد عضوة؛ وأنّ قتادة: جعل عُضَيْنَ مأخوذا من العضة، وهو السبب المفحش، وأنّ لاهه هاء، إذ إنّ قريشا عضّوها كتاب الله بقولهم: هو شعر، هو سحر، هو كهانة؛ وذكر أنّ فرقة جعلت عضين جمع عضّة، وهي اسم للسحر خاصّة بلغة قريش. أمّا هو، فأظهر الأقوال لديه أنّ عضين جمع عضّة، وهي الفرقة من الشيء، والجماعة من الناس، ومائل المفرد والجمع بثبّة وثبين، وعزة وعزين، والمجّ إلى أنّ لام المفرد هاء، وأنّ أصله

(1) سيبويه: الكتاب 452/3.

(2) سيبويه: الكتاب 360/3.

(3) الفراء: معاني القرآن 92/2.

(4) ابن جني: سر صناعة الإعراب 252/2.

(5) وينظر: الجرجاني: درج الدرر في تفسير الآي والسورط الفكر 178/2.

(6) الزمخشري: الكشاف 590/2.

عضية، وأنّ علامة الجمع الياء والنون عوض من الهاء المحذوفة، ومائل ذلك بقولهم: سنة وسنون، إذ إنّ أصلها سنة¹.

— البُرّة: الخُلخال، والبُرّة التي تجعل في أنف البعير إذا كانت من صفر. ذكر ابن منظور في أصله قولين: إنّه من الياء، وعليه فالأصل: برية، أو من الواو، والأصل: بُرّة، بالضم، وبُرّة بالفتح لغة². ولم يعين ابن منظور طبيعة الهاء، وعينها الفارابي، فذكر أنّها عوض من اللام الساقطة³. وجعلها السيوطي من البنى التي سقطت فاءها، وعوض منها الهاء أخيراً⁴، ولم يعين الأصل. وتجمع جمع تكسير على: برى، وبالألف والتاء على: برات، وبالواو والنون على: برون، بكسر الباء وضمّها⁵.

وممن ناقش اشتقاق البرة ابن جني، فذكر ابتداء أنّها ممّا حذف لامه، وأنّ اللام حرف علّة، وهو واو، ليس غير، وعليه فيكون الأصل: برّوة، بضمّ الباء، وفتحها⁶.

— الجعة: بكسر الجيم، وفتحها: الجعو. والجعو: الطين، والاسْت، وما جمع من بعروغيره، فجعل كثوة، أو كُثبة. وذكر ابن منظور أنّهم اشتقّوا من الجعو بالمعنى الأخير: الجعوة من الأشربة: لكونها تجتمع الناس على شربها، ثمّ ذكر أنّ الجعوه هو الجعة، بالكسر، وأنّ الفتح أكثر: نبيذ الشعير، وأورد حديث "عليّ، رضي الله عنه: نهى رسول الله، صلّى الله عليه وسلّم، عن الجعة"، والحديث: "الجعة شراب يتخذ من الشعير والجنطة حتّى يسكر"⁷. ولم يعين ابن منظور قيمة هاء الجعوة، ولا الجعة، ولكن الشاطبي ذكر الجعة ضمن المصادر، ممّا كان على وزان فعلة، وأنّه أعلّ بحذف لامه، حملاً على فعلة، ممّا عين فعله مكسورة، وأنّ الهاء فيه عوض عن اللام المحذوف، وهو الواو⁸.

(1) ابن عطية: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز 3/374.

(2) ابن منظور: لسان العرب (بري) 71/14.

(3) الفارابي: معجم ديوان الأدب 220/3.

(4) السيوطي: المزهري في علوم اللغة وأنواعها 2/213.

(5) ابن منظور: لسان العرب (بري) 71/14. وينظر: ابن مالك: شرح التسهيل 1/84.

(6) ابن جني: سر صناعة الإعراب 2/252.

(7) ابن منظور: لسان العرب (جعا) 14/147.

(8) الشاطبي: المقاصد الشافية 9/402.

— الحظّة: المكانة والمَنْزِلَة لِلرَّجُلِ مِنْ ذِي سُلْطَانٍ وَنَحْوِهِ، ومنه: حَضَيْتِ الْمَرْأَةَ عِنْدَ زَوْجِهَا حُظْوَةً وَحِظْوَةً، بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ، وَحِظَةً¹. ولم يعين ابن منظور طبيعة الهاء، والظاهر أنها عوض من لام الكلمة الواو. وذكر الفارابي الحُظْوَة، وأنه الاسم من أَحْظَيْتُ فَلَانًا عَلَى فَلَانٍ؛ أَي: فَضَلْتُ².

— الدُّغَة: قيل اسم رجل، أو امرأة، أو هي الفراشة، أو دُوَيْبَّة. ذكر ابن منظور أن أصلها دُغَوٌ، أو دُغِيٌّ، وَالْهَاءُ عِوَضٌ³ مِنْ لَامِهَا الْوَائِي.

— الدُّرَّة: ضَرْبٌ مِنَ الْحَبِّ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ. وذكر ابن منظور أن أصله دُرَوٌ، أو دُرِيٌّ، وَأَنَّ الْهَاءَ عِوَضٌ⁴، من اللام، وذكر أنه بناء يقع للمفرد والجمع⁵.

— الرِّئَة: وَهُوَ السَّخَرُ، والرَّئَة، تَهْمَز، وَلَا تَهْمَز: مَوْضِعُ النَّفْسِ وَالرَّيْحِ مِنَ الْإِنْسَانِ وَغَيْرِهِ، وَالْهَاءُ عِوَضٌ مِنَ الْيَاءِ الْمَحْذُوفَةِ. وذكر ابن منظور أن الرئة تجمع بالألف والتاء، فيقال: رِنَاتٌ، وبالواو والنون، فيقال: رِنُونٌ، وأشار إلى أنه إنما جاز فيها الجمع بالواو والنون؛ لكونها اسما لحقه النقص، والحذف من آخره، وأن مثل هذا الضرب من الأسماء المنتقصة لا يكسر، وأن تصغير رئة: رُوَيْة، أو: رُوَيْة⁶، بالهمز، وبغيره، وبرد المحذوف.

وبين ابن جني اشتقاق الرئة، وأصلها، فبين أن المحذوف منها لامها، وهو الياء، مستدلاً بأن "أبا زيد حكى عنهم: رَأَيْتُ الرَّجُلَ، إِذَا أَصْبَتَ رِئَتَهُ. فهذه، أيضاً، دلالة قاطعة، وأصلها: رَيْئَة"⁷.

— السَّيَّة: طرف قاب القوس، أو رأسها، أو ما اعوجَّ من رأسها. وللقوس سِتان. وذكر ابن منظور أن الهاء عوضٌ مِنَ الْوَائِي الْمَحْذُوفَةِ، ومائلها بعدة⁸، وظاهر هذا أن عينها ياء، ولامها واو؛ أَي: سِو. وناقشها صاحب (معجم متن اللغة) في سوي، وعليه فهاؤها

(1) ابن منظور: لسان العرب (حظا) 185/14.

(2) الفارابي: معجم ديوان الأدب 12/4.

(3) ابن منظور: لسان العرب (دغا) 263/14.

(4) وينظر: الفارابي: معجم ديوان الأدب 220/3.

(5) ابن منظور: لسان العرب (ذرو) 284/14.

(6) ابن منظور: لسان العرب (رأي) 303/14.

(7) ابن جني: سر صناعة الإعراب 251/2.

(8) ابن منظور: لسان العرب (سيا) 417/14.

عوض من الياء، ويعزّزه أنّ من لغات السية: السئة، وأنها من أسأيتُ القوس، أي عملتُ له سئة¹، وكان ابن دريد ذكرها في (سهي)، ولم يبيّن طبيعة هائها، قال: "سهي، السية سية القوس معروفة"². ووفق هذا، فالمحذوف عينها، وهو الهاء، وهاء التأنيث عوض منها.

الظبة: حَدُّ السَّيْفِ وَالسِّنَانِ وَالنَّصْلِ وَالخَنْجَرِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وذكر ابن منظور أنّ لأمها واو، وأصلها: "ظُبُو، بِوُزْنِ صُرْدٍ، فَحُذِفَتِ الْوَاوُ، وَعَوِضَ مِنْهَا الْهَاءُ"، والدليل أيضا على أنّ المحذوف واو ضمّ أولها، وذكر أنّ ما حذف لأمه واو أكثر ممّا حذف لأمه ياء. وذكر، أيضا، أنّ جمعها ظُبَاتٌ وَظُبُونٌ بضمّ الظاء، وكسرها³، وتجمع، كذلك جمع تكسير على ظبا⁴.

وكذا ذكر ابن جني، ونقل كلامه ابن منظور معزوًا إلى ابن سيده، أنّ المحذوف منها لأمها، وأنه لا "يجوز أن يكون المحذوف منها فاء ولا عينًا؛ لأنه لم يطرد حذف الفاء إلّا في مصادر بنات الواو، مكسورة الأول، نحو عدة، وزنة، وظبة فاؤها مضمومة، ولا تكون، أيضًا، محذوفة العين؛ لأنّ حذف العين حرفًا صحيحًا "لم يأت إلّا في (سه⁵)، و(مُد⁶)، وهما حرفان نادران لا يقاس عليهما غيرهما"⁷.

- العزة: الجماعةُ والفِرْقَةُ مِنَ النَّاسِ، وذكر ابن منظور أنّها من الأسماء الناقصة، وقالوا في جمعها: عزين⁸، وأنّ الهاء عوضٌ مِنَ الْيَاءِ⁹، ونقل عن الليث¹⁰، أنّ نقصانها واو¹¹.

(1) الصاغانى: التكملة والذيل والصلة للصغاني (سأي) 432/6.

(2) ابن دريد: جمهرة اللغة (سهي) 864/2.

(3) ابن منظور: لسان العرب (ظبا) 22/15.

(4) ابن مالك: شرح التسهيل 84/1.

(5) وينظر: سيبويه: الكتاب 219/4.

(6) الأصل في سه، سته، وفي مذ: منذ.

(7) ابن جني: سر صناعة الإعراب 250/2. وينظر: الخصائص 227/1.

(8) ابن منظور: لسان العرب (وحش) 369/6.

(9) وينظر: ابن عطية: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز 374/3.

(10) الفراهيدي: العين (عزو) 205/2. وينظر: الأزهري: تهذيب اللغة (عزو) 63/3.

(11) ابن منظور: لسان العرب (عزا) 53/15.

وذكر البنية جماعة من ابن جني، الذي وافق الليث، وجعل "قياسها أن تكون في الأصل عزوة؛ لأنها الجماعة، فهي من معنى: عزوت الرجل إلى أبيه، إذا نسبته إليه، وألحقته به، فهذا هو معنى الجماعة"، كما أنه لم يمنع أن تكون لامها ياء، مستدلاً بقول العرب: عَزَيْتُهُ إلى أبيه، ووفق هذا فالأصل: عَزِيَّة¹. ومنهم، كذلك، الأشموني، الذي جعل الهاء في آخره عوضاً من الواو، وأن أصلها من عزو².

— القِبة: قِبة الشاة. وذكر ابن منظور أن قبة الشاة إذا لم تشدد، تكون من باب (قبو)، وأنها هنة مُنْصِلَةٌ بِالْكَرْشِ ذاتُ أَطْبَاقٍ، أو عضلة الشاة، والهاء فيها عوضٌ مِنَ الْوَاوِ³، وأصلها قِبوّة. ومعنى: إذا لم تشدد، أنها إذا شددت، وقيل: القِبةُ، فاشتقاقها من (قَب)، و"القِبةُ مِنَ الْخِيَامِ: بَيْتٌ صَغِيرٌ مُسْتَدِيرٌ، وَهُوَ مِنْ بُيُوتِ الْعَرَبِ"⁴.

— القِصْبَةُ: نَبْتَةٌ سُهْلِيَّةٌ، مِنَ الْحَمْضِ، وَالْهَاءُ عِوَضٌ مِنْ لَامِهَا الْيَاءِ، "وَإِنَّمَا قَضَيْنَا بِأَنَّ لَامَهَا يَاءٌ لِعَدَمِ (ق ض و) ووجود (ق ض ي)"⁵.

— القِلة: وهي لعبة للصبيان⁶. وأصلها قُلُوّة، والهاء عوضٌ من لامها الواو، وضمّ فاؤها؛ لِيَدُلَّ عَلَى الْوَاوِ⁷. وتجمع على: قِلون، بضمّ الفاء وكسرها؛ لأنّ المعوِّض من لامة هاء التأنيث، إن كان مضموم الأول، جاز في جمعه الضم والكسر⁸. ووقف على القلة ابن جني، فبيّن أن اشتقاقها من قولهم: قِلوت بالقلة، إذا ضربت بها، وأن أصلها قُلُوّة. ولكنّه لم يعيّن نوع الهاء في آخرها⁹.

(1) ابن جني: سر صناعة الإعراب 2/252.

(2) الأشموني: شرح الأشموني لألفية ابن مالك 63/1.

(3) ابن منظور: لسان العرب (قبا) 15/169. وينظر: الفارابي: معجم ديوان الأدب 3/221.

(4) ابن منظور: لسان العرب (قَب) 151/659.

(5) ابن منظور: لسان العرب (قضي) 15/188.

(6) الفراء: معاني القرآن 2/92.

(7) ابن منظور: لسان العرب (قلا) 15/199، (لغا) 15/252. وينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب 2/252،

والأشموني: شرح الأشموني لألفية ابن مالك 63/1.

(8) ابن منظور: لسان العرب (كبا) 15/214. وينظر: ابن مالك: شرح التسهيل 83/1.

(9) ابن جني: سر صناعة الإعراب 2/252.

— الكُرة: وهي الَّتِي يُلَعَبُ بِهَا، وَأَصْلُهَا: إِمَّا كُرُوَّةٌ، بِسُكُونِ الرَّاءِ، وَإِمَّا كُرُوٌّ، بِفَتْحِهَا،

وَفِي الْوَجْهِينِ حُذِفَتْ لَامُهَا الْوَاوُ، وَعَوِضَ مِنْهَا الْهَاءُ¹.

الكبة: بكسر الكاف وضمها: وهي البعر، أو المذيلة. وذكر ابن منظور أن الكبة اسم

ناقص، وأن أصله كُبوّة، ومائلها بالبنى: ثبة، وقلة، وظبة، ولغة، ولثة، في إلماع إلى أن

هاءها عوض من لامها. وتجمع الكبة جمعا مكسرا على الكبا، بضم الكاف، وكسرهما،

وبالواو والنون على كبون، بكسر الكاف، وضمها، وكبون جمع كبة، وكبون جمع كبة.

وقد حصل من السابق أن الكُبا والكِبا يَكُونُ مَكْسُورًا وَمَضْمُومًا، فَالْمَكْسُورُ جَمْعُ كِبَةٍ

وَالْمَضْمُومُ جَمْعُ كُبَةٍ، وَقَدْ جَاءَ عَنْهُمْ الضَّمُّ وَالْكَسْرُ فِي كِبَةٍ، فَمَنْ قَالَ كِبَةٍ، بِالْكَسْرِ،

فَجَمَعُهَا كِبُونٌ وَكَبِينٌ فِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ، بِكَسْرِ الْكَافِ، وَمَنْ قَالَ كُبَةٍ، بِالضَّمِّ، فَجَمَعُهَا

كُبُونٌ وَكَبُونٌ، بِضَمِّ الْكَافِ وَكَسْرِهَا².

ومن المشكل، مما اتصل، بالكبة أنه جاء على الأصل، بفتح الكاف: أي: كُبوّة، في

حديث: "الْعَبَّاسُ أَنَّهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ قُرَيْشًا جَلَسُوا، فَتَذَاكَرُوا أَحْسَابَهُمْ،

فَجَعَلُوا مَثْلَكَ مَثَلِ نَخْلَةٍ فِي كُبُوَةٍ مِنَ الْأَرْضِ"³. فذكر ابن منظور أن الحديث لم يضبطه،

فَجَعَلَهَا كُبُوَةٍ، بِالْفَتْحِ، وَأَنَّهُ إِنْ صَحَّتِ الرَّوَايَةُ بِهَا، "فَوَجْهُهُ أَنْ تُطْلَقَ الْكُبُوَةُ، وَهِيَ الْمُرَّةُ

الْوَّاحِدَةُ مِنَ الْكَسْحِ، عَلَى الْكُسَاخَةِ وَالْكُنَاسَةِ"⁴.

— اللَّيْثَةُ: مَا حَوْلَ الْأَسْنَانِ. وفي أصلها، وفق كلام ابن منظور، قولان: أحدهما أن

أصلها لَيْثِيٌّ، وَالْهَاءُ عَوِضٌ مِنَ الْيَاءِ، وَالْآخَرُ، مَنْقُولٌ عَنْ ابْنِ جَيٍّ، وَأَنَّهَا مِنْ لُثَّتِ الْعِمَامَةِ،

بمعنى أدرتها على رأسي، واللَّيْثَةُ مُحِيطَةٌ بِالْأَسْنَانِ⁵، وعليه فالهاء عوض عن العين: الياء.

وما عند ابن جَيٍّ غير ذلك، فهو يعدّ الهاء معاقبة للام الكلمة، قال: "ومنها: أنهم قد

عاقبوا بين هاء التانيث وبين اللام، وذلك نحو قولهم: ... ولثة ولثي. أفلا تراهم كيف

(1) ابن منظور: لسان العرب (كرا) 219/15. وينظر: الفارابي: معجم ديوان الأدب 220/3.

(2) ابن منظور: لسان العرب (كبا) 231/15. 214.

(3) ورد الحديث في: (الزمخشري: الفائق في غريب الحديث 242/3) من دون أن تضبط (كبوّة).

(4) ابن منظور: لسان العرب (كبا) 231/15. 214.

(5) ابن منظور: لسان العرب (لثي) 241/15.

عاقبوا بينهما، حتى إنهم إذا فقدوا اللام، جاءوا بالهاء¹. وتجمع لثة جمع تكسير على لثي².

- اللغة: اللّسن، وحدّها أنها أصوات يُعبرّ بها كلّ قوم عن أغراضهم³. واللغة فُعْلَةٌ. وذكر ابن منظور أنّ في لامها المحذوف، وأصلها وجهين: الأوّل أنّ لامها واو، والأصل: إمّا لُغُو، وإمّا لُغُوّة، ككُرة، وقُلة، وثُبة، ممّا لاماتها واواوت، والوجه الثاني أنّ لامها ياء، والأصل لُغي، وأنّ الهاء عوض من لامها المحذوف. وذكر أنّها تجمع جمع تكسير، فيقال: لُغِي، وبالواو والنون⁴، فيقال: لُغُون، وبالتاء، فيقال: لغات، وذكر أنّ في لغات نصبا إعرابين: بكسر التاء، وبالفتح، ومنه قولهم: سمعت لغاتهم: تشبيها لتائها بالتاء التي يوقف عليها بالهاء⁵. وذكر، أيضا، أنّ النسبة إلى لغة: لُغويّ، بضمّ اللام، وأنّه لا يقال: لُغويّ بالفتح⁶.

وعقد ابن جيّ في (الخصائص) بابا في القول على اللغة، فشرح تصريحها، وأنّها فعلة من لغوت، بمعنى تكلمت، وأنّ أصلها لُغُوّة، ككرة وقلة وثبة، ولكنّه لم يبيّن نوع هائها⁷. ونبه ابن يعيش على بنية (لغة)، فذكر أنّها تستعمل محذوفة اللام، وتستعمل تامّة، وأنّ أصل لغة: لُغُوّة، مثل نُقْرة، وثُغْرة، ومن التامّة قولهم: سمعت لغاتهم، بفتح التاء، على اعتبار أنّها اسم مفرد، وأنهم تَمَمّوها كقولهم: حُلّةٌ وحُلّى، ومُهاةٌ ومهيّ⁸.

(1) ابن جي: سر صناعة الإعراب 261/2.

(2) ابن منظور: لسان العرب (كبا) 214/15.

(3) وينظر: ابن جي: الخصائص 34/1.

(4) ينظر: ابن منظور: لسان العرب (كبا) 214/15.

(5) ابن منظور: لسان العرب (لغا) 252. 251/15.

(6) ابن منظور: لسان العرب (كبا) 214/15.

(7) وينظر: ابن جي: الخصائص 34/1. وينظر: ابن جي: سر صناعة الإعراب 261/2.

(8) ابن يعيش: شرح المفصل 222/3.

— المائة: شرح ابن منظور بنية المائة في غير موضع من (لسان العرب)، فذكرها في (مأي)¹، وفي (سنه)²، وفي (فأي)³. وحاصل ما قال فيها، مما يتصل بمقصد هذه الدراسة الآتي:

المائة: ناقش ابن منظور بنية مائة في (مأي)⁴، فذكر أنها عَدَدٌ مَعْرُوفٌ، وهي من الأسماء الموصوف بها، كقولهم: مررت برجل مائة إبله. وفي أصلها قولان؛ أحدهما أَنَّ أصلها مَيَّ (مَيَّ)، مثال: مَعَى، والثاني أَنَّ أصلها مَيَّي، ويشهد للقول الثاني قولهم: "سَمِعْتُ مَنِيَّةً، فِي مَعْنَى مَائَةٍ"، والهاء عوض من الياء.

وتجمع المائة بالواو والنون، فتكون النون علامة الجمع، فيقال: هذه مئون، ورأيت مئين، بكسر الميم، وبعض العرب يضمها، فيقول: مُؤُون، أو تكون النون محلاً للحركة الإعرابية رفعا، ونصبا، وجزا، فيقال: هذه مئين، وفي تقدير هذا الوجه قولان: القول الأول أَنَّهُ فِعْلِيٌّ، مثل غَسْلِيْنِ، مَحْذُوفَةٌ، إِلَّا أَنَّهُ جَمْعٌ شاذٌ... وَالْقَوْلُ الثَّانِي أَنَّهُ عَلَى وَزْنِ فَعِيلٍ، وَكَسَرَتِ الْفَاءُ لِكُسْرَةِ مَا بَعْدَهَا. ووفق القول الثاني يَجْعَلُ النَّونُ فِي آخِرِهِ بَدَلًا مِنَ الْيَاءِ. وتجمع، كذلك، بالألف والتاء، فيقال: مئات مثل معاتٍ.

وتجمع المائة، أيضا، جمع تكسير، فيقال: مَيِّ مِثَالُ مَعٍ، كما قالوا في جمع لثة: لَثَيٌّ، بطرح هاء العوض، مثل: تمرّة، وتمر. وهو جمع أنكره سيبويه، معتلا بأن "بنات الحرفين لا يفعل بها كذا، يعني أنهم لا يجمعون علمها ما قد ذهب منها في الأفراد، ثم حذف الهاء في الجمع؛ لأن ذلك إجحاف في الاسم"، كما أن بنات الحرفين لا تجمع جمع الاسم الذي لا يفارق واحده إلا بالهاء، إذ لا يقال: خمس تمر؛ وعليه فالوجه أن يقال: المئِيّ، بكسر الميم، وبضمها على زنة: فُعُول: أي: برد الياء المحذوفة.

وناقش اشتقاق (المائة) ابن جني، فأكد أنها محذوفة اللام، وأنها لامها ياء، بدليل قولهم: رأيت مئيا، في معنى مائة، وأن ابن الأعرابي قال "في بعض أماليه: إن أصل مائة: مئيه"⁵.

(1) ابن منظور: لسان العرب (مأي) 269/15.

(2) ابن منظور: لسان العرب (سنه) 501/13.

(3) ابن منظور: لسان العرب (فأي) 145/15.

(4) ابن منظور: لسان العرب (مأي) 269/15.

(5) ابن جني: سر صناعة الإعراب 251/2.

(4)

أحكام عامة تتصل ببنيات الحرفين

أولاً: جمع ما فيه هاء العوض:

أذكر ابتداءً أنَّ بنات الحرفين، مما حذف منه فاء الكلمة، أو عينها، أو لامها، وعَوْضٌ منه الهاء؛ أذكر أنَّ هذا النوع من الكلم منه ما يصحَّ أن يجمع جمعاً مسلماً مذكراً بالواو والنون، ومؤنثاً بالألف والتاء، وجمع تكسير، ومنه ما لا يصحَّ فيه الجمع المسلم، فيقتصر في جمعه على التفسير.

وأشير إلى أنَّ الذي يجمع بالواو والنون الاسم، والصفة، وفق حدود حدّها أهل العلم، وإن كان في بعضها خلاف. أمّا الاسم فيجب أن يكون مفرداً غير مركّب، علماً، عاقلاً، خالياً من هاء التأنيث؛ وأمّا الصفة، فيجب أن تكون صفة لمذكر عاقل، خالية من هاء التأنيث، ليست من باب أفعل فعلاء، ولا فعلان فعلى، ولا مما يستوي في الوصف به المذكر والمؤنث¹. وما يعنيننا، هاهنا، ما اتّصل بجمع ما جاءت فيه الهاء عوضاً عن المحذوف.

وليس المحذوف منه حرف، وفيه الهاء عوض منه، يصحَّ جمعه بالواو والنون. فمحذوف الفاء نحو: عدة، وزنة لا يجمع بالواو والنون، فلا يقال: عدون، وزنون، وقد شدّ لدون جمع لدة، ولكن إذا نقل محذوف الفاء إلى العلمية، وسّي المذكر، فإنّه يجمع بالواو والنون، فيقال: عدون، وزنون².

وأشير، أيضاً، إلى حركة فاء البنية المجموعة بالواو والنون. فقد ذكر ابن منظور أن المعوّض من لامة هاء التأنيث، إن كان مضموم الأول، كقُلة وثُبة، جازي في جمعه وجهان؛ الضمّ، والكسر، وهو الأكثر، فيقال: قُلون، وقِلون، وثُبون، وثُبون³. وذكر غيره أنَّ ما كان مفتوح الأول كسرت فاءه في الجمع، فيقال: سنون، ومثون، وأنَّ ما كان

(1) الأشموني: شرح الأشموني لألفية ابن مالك 59/1.

(2) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح 71/1.

(3) ابن منظور: لسان العرب (كبا) 214/15.

مكسور الفاء، لم يغير في الجمع، فيقال: عِضَيْنِ وَعِزَيْنِ¹. وهذا ذكره سيبويه، وبَيَّنَ علته، إذ ذكر "أَنَّهُمْ إِذَا جَمَعُوا بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، كَسَرُوا الْحَرْفَ الْأَوَّلَ، وَغَيَرُوا الْأِسْمَ. وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: سَنُونَ وَقُلُونَ وَثَبُونَ وَمَثُونٌ، فَإِنَّمَا غَيَرُوا أَوَّلَ هَذَا؛ لِأَنَّهُمْ أَلْحَقُوا آخِرَهُ شَيْئًا، لَيْسَ هُوَ فِي الْأَصْلِ لِلْمُؤَنَّثِ، وَلَا يَلْحَقُ شَيْئًا فِيهِ الْهَاءُ لَيْسَ عَلَى حَرْفَيْنِ. فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ غَيَّرُوا أَوَّلَ الْحَرْفِ كِرَاهِيَةً أَنْ يَكُونَ بِمَنْزِلَةِ مَا الْوَاوِ وَالنُّونُ لَهُ فِي الْأَصْلِ، نَحْوَ قَوْلِهِمْ: هَنُونَ وَمَنُونَ وَبَنُونَ. وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: قُلُونَ: فَلَا يَغَيِّرُ، كَمَا لَمْ يَغَيِّرُوا فِي التَّاءِ"².

فكما ترى ساوى سيبويه، وفق أمثله، بين مكسور الأول، ومضمومه، ولكنه أصل أن المعوض من لاهه هاء التأنيث، إن كان مفتوح الأول، أو مكسوره، كسنة ومائة، لم يجر في جمعه بالواو والنون إلا الكسر، فيقال: سنون، ومثون³.

وأشير، كذلك، إلى أن سيبويه أصل أن ما كان من بنات الحرفين، وفيه هاء العوض، لا يرد المحذوف منه حين يجمع بالواو والنون، بل يرد الذاهب منه حين يجمع جمعا مكسرا، ووازن بين جمع نحو ذلك بالواو والنون، وبالألف والتاء، فذكر أن الجمع بالألف والتاء أقل، وبالواو والنون أعم؛ وذلك قوله: "وقد يكسرون هذا النحو على بناء يرد ما ذهب من الحرف. وذلك قولهم: شفةً وشفاهً وشاةً وشياهً، تركوا الواو والنون حيث ردوا ما حذف منه ... ولأن الجمع بالتاء أقل، والجمع بالواو والنون أعم"⁴.

وذكر ابن مالك، أيضا، أن المعوض من لاهه، وجمع بالواو والنون، ووجد له جمع تكسير، قليل، من مثل برة، وأنها جمعت: برى وبرات وبرون، وظبة، فقد جمعت: ظبا، وظبات، وظبون، وكذلك المعوض من فائه، وجمع بالواو والنون، نحو: رقة ورقون، ولدة، ولدون، وحشة وحشون⁵.

والمج ابن منظور إلى أن بعض ما جمع بالواو والنون، وهو ليس منه، ولم تظهر الهاء في مفردة المفترض، جعل جمعه بالواو والنون عوضا من الهاء المقدرة في هذا المفرد المفترض. قال: "الْبُرْحَيْنِ، بِكَسْرِ الْبَاءِ وَضَمِّهَا ... كَانَ وَاحِدَ الْبُرْحَيْنِ بُرْحًا، وَلَمْ يَنْطِقْ بِهِ إِلَّا

(1) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح 71/1.

(2) سيبويه: الكتاب 598/3.

(3) ابن مالك: شرح التسهيل 84. 83/1.

(4) سيبويه: الكتاب 598/3.

(5) ابن مالك: شرح التسهيل 84/1.

أَنَّهُ مُقَدَّرٌ، كَأَنَّ سَبِيلَهُ أَنْ يَكُونَ الْوَاحِدُ بِرَحَةٍ، بِالتَّأْنِيثِ ... فَلَمَّا لَمْ تَظْهَرْ الْهَاءُ فِي الْوَاحِدِ جَعَلُوا جَمْعَهُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، عِوَضًا مِنَ الْهَاءِ الْمُقَدَّرَةِ¹. والمُحْ ابن منظور مرةً أخرى إلى قيمة الواو والنون، هاهنا، فذكر أنه "إنما جازَ جَمْعُ هَذَا وَنَحْوِهِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ؛ لِأَنَّهَا أَسْمَاءٌ مَجْهُودَةٌ مُنْتَقَصَةٌ"²؛ وذلك لِأَنَّ فَائِهَا، ولامها قد حذفت³، فيكون الواو والنون عوضاً من الحرف المحذوف⁴.

وقريب من معنى قيمة الواو والنون، وفق بيان ابن منظور، أَنَّ ابن مالك ذكر أَنَّ الجمع بالواو والنون، لكلِّ ما خرج عن قياس هذا الجمع، هو عوض من جمع تلكم البنى جمع تكسير. وكذا ذكر ابن مالك أَنَّ بعض ما كانت فيه الهاء عوضاً عن المحذوف، ولم يجمع بالواو والنون، واقتصر في جمعه على التفسير، نحو شفة وشفاه كان تكسيره عوضاً واستغناء عن جمعه بالواو والنون⁵. وسأفصل في جمع ما فيه الهاء عوض من المحذوف، وفق الآتي:

(1) جمع ما حذف فاؤه:

المُحْ ابتداءً إلى أَنَّ من أهل العربية من ذكر أَنَّ ما حذف فاؤه، وعوض منه الهاء، جمعت العرب بعضه جمعاً مسلماً بالواو والنون، قال ابن جني: "ولم نرهم جمعوا شيئاً، مما حذفت عينه بالواو والنون، إنما ذلك فيما حذفت لامه، نحو: سِنُون، وعِضُون، أو فاؤه، نحو: لِدُون"⁶. والمُحْ، أيضاً، إلى أَنَّ منهم من ذكر أَنَّ المَعْوَضَ من فائه هاء في آخره، وجمع بالواو والنون، قليل، نحو: رِقة ورقون، ولدة، ولدون، وحشة وحشون⁷. والمُحْ، كذلك، إلى أَنَّ منهم من عدَّ ذلك شاذاً⁸، إلَّا أن تنقل البنية إلى باب

(1) ابن منظور: لسان العرب (برج) 410/2.

(2) ابن منظور: لسان العرب (رأي) 302/14.

(3) ينظر: ابن جني: سر صناعة الإعراب 248/2.

(4) وينظر: ابن عطية: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز 374/3.

(5) ابن مالك: شرح التسهيل 83/1.

(6) ابن جني: سر صناعة الإعراب 251/2.

(7) ابن مالك: شرح التسهيل 84/1.

(8) الأشموني: شرح الأشموني لألفية ابن مالك 63/1. وينظر: الأزهرى: شرح التصريح 71/1.

العلمية، فيقال في عدة، وزنة علمين: عدون، وزنون¹، وإذا لم ينقل إلى باب العلمية، فلا يصح فيه هذا الجمع².

ومن النافع، هاهنا، أن أنبه أن الفراء لم يجز أن تلزم الياء جموع بنى ما نقص من أوله؛ فائه، وتعرب نونه بالحركات، كما جاز ذلك في بنى ما نقص من لامه، فلم يجز أن تقول: رأيت لدينك، بل يجب إجراؤه على التمام، وأن تقول: رأيت لديك، قال: "وما كان من حرف نقص من أوله مثل زنة ولدة ودية، فإنه لا يقاس على هذا؛ لأن نقصه من أوله، لا من لامه. فما كان منه مؤنثاً أو مذكراً، فأجره على التام، مثل الصالحين والصالحات. تقول رأيت لداك ولديك، ولا تقل لدينك ولا لداك، إلا أن يغلط بها الشاعر، فإنه ربما شبه الشيء بالشيء إذا خرج عن لفظه"³.

وذكر ابن منظور جموعاً بالألف والتاء لما حذف فاؤه، نحو: فئات⁴، وشياتٍ ولدياتٍ وميناتٍ⁵، وغير ذلك. وذكر الفراء هذا الجمع، ونبه أن مثله لا يصح أن تعرب تاؤه نصباً بالفتح، كما صح ذلك في محذوف اللام، من نحو: لغات، وثبات، وغير ذلك، فلا يقال: رأيت لداك، إلا أن يغلط بذلك الشاعر⁶.

وأما جمع هذا الضرب من الأبنية جمع تكسير، فلم أجد ابن منظور عين جمعاً، لأي لفظة، والظاهر أنه لا يكسر. قال: "والإرة: موقد النار، وقيل: هي النار نفسها، والجمع إرات وإرون على ما يطرد في هذا النحو، ولا يكسر"⁷.

(2) جمع ما حذف عينه:

نص أهل اللغة، ومنهم ابن جني على أن العرب لم تجمع "شيئاً مما حذفت عينه بالواو والنون"⁸.

(3) جمع ما حذف لامه:

(1) الأزهري: شرح التصريح 71/1.

(2) الأشموني: شرح الأشموني لألفية ابن مالك 63/1، والأزهري: شرح التصريح 71/1.

(3) الفراء: معاني القرآن 93/2.

(4) ابن منظور: لسان العرب (فأى) 145/15.

(5) ابن منظور: لسان العرب (فياً) 127/1.

(6) الفراء: معاني القرآن 93/2.

(7) ابن منظور: لسان العرب (وأر) 270/5.

(8) ابن جني: سر صناعة الإعراب 251/2.

أشير ابتداءً إلى أنّ أهل اللغة ألمعوا إلى أنّ العرب تجمع ما حذف لأمه بالواو والنون، قال ابن جني: "ولم نرهم جمعوا شيئاً، مما حذف عينه بالواو والنون، إنما ذلك فيما حذف لأمه، نحو: سنون، وعِضُون"¹.

وفي أثناء بيانه الأبنية التي حذف لاماتها، وعوض منها الهاء في آخرها، أورد ابن منظور جموعاً لبعض هذه الأبنية بالواو والنون. ومن ذلك ممّا ذكره ابن منظور: عضه وعضين²، كقوله تعالى: {الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ} [الحج: 91]، وعزة وعزين³، كقوله تعالى: {عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ} [المعارج: 37]، وسنة وسنين⁴، كقوله تعالى: {كَمْ لَبِئْتُمْ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ} [المؤمنون: 112] وثبة وثبين⁵، وكبة وكبون⁶، وقلة وقلون⁷، ولغة ولغون⁸، وغير ذلك.

وألح ابن منظور إلى أنّ هذا الجمع منقاس مطّرد. قال: "والجمع فئات، وفئون عَلَى مَا يَطَّرِدُ فِي هَذَا النَّحْوِ"⁹. وقال: "وَالْجَمْعُ إِرَاتٌ وَإِرُونَ عَلَى مَا يَطَّرِدُ فِي هَذَا النَّحْوِ"¹⁰. وقال: "وَالرِّثَّةُ، تُهَمَزُ وَلَا تُهَمَزُ: مَوْضِعُ النَّفْسِ وَالرِّيحِ مِنَ الْإِنْسَانِ وَغَيْرِهِ، وَالْجَمْعُ رِنَاتٌ وَرِنُونَ، عَلَى مَا يَطَّرِدُ فِي هَذَا النَّحْوِ"¹¹.

وأصل النحاة لمثل هذا الجمع، فأجازوا أن تجمع بالواو والنون كل كلمة ثلاثية، حذف لأمها، وعوض منها هاء التانيث، ولم تكسر، ولكنهم جعلوه من الشاذّ المقيس، وعدّوه ملحقا به، وأمّا ما جمع جمع تكسير، نحو: شاة، وشياه، وشفة وشفاه، فلا يجمع

(1) ابن جني: سر صناعة الإعراب 251/2.

(2) ابن منظور: لسان العرب (عضه) 516.515/13. وينظر: (وحش) 369/6، وابن مالك: شرح التسهيل 84/1.

(3) ابن منظور: لسان العرب (وحش) 369/6.

(4) ابن منظور: لسان العرب (سنه) 501/13، و(سنا) 405/14.

(5) ابن منظور: لسان العرب (كبا) 214/15.

(6) ابن منظور: لسان العرب (كبا) 214/15.

(7) ابن منظور: لسان العرب (كبا) 214/15. وينظر: ابن مالك: شرح التسهيل 83/1. 84.

(8) ابن منظور: لسان العرب (لغا) 252/15.

(9) ابن منظور: لسان العرب (فأي) 145/15.

(10) ابن منظور: لسان العرب (رأر) 270/5.

(11) لسان العرب (رأي) 302.303/14.

بالواو والنون، وما ورد بالواو والنون كقولهم في ظبة: ظبون، فعَدَّ النحاة مثل هذا شاذاً¹؛ لآثته كَسْر.

وذكروا أنَّ ما حذف لاهمه، وعَوَّض من المحذوف هاء، وجمع جمعاً مسلماً بالواو والنون، ووجد له جمع تكسير؛ ذكروا أنَّه قليل في كلامهم، كقولهم في برة: برى، وبرات، وبرون، وقولهم في ظبة: ظبا، وظبات، وظبون². ومن هذا النوع، ممَّا ذكره ابن منظور، مائة، وأنها تجمع: مئآتٌ ومئونٌ ومئٌ مثالٌ مع، وذكر أنَّ سيبويه أنكر جمع التكسير (مئٌ)، معتلاً بأنَّ "بنات الحرفين لا يفعل بها كذا، يعني أنهم لا يجمعون عليها ما قد ذهب منها في الأفراد، ثمَّ حذف الهاء في الجمع؛ لأنَّ ذلك إجحاف في الاسم"³.

وذكر الفراء أنَّ من العرب من يلزم بعض ما حذف لاهمه الياء على كلِّ حال، ويُعَرَّب نونها، وممَّا ذكره: العضيْن، والقلبيْن، والبريْن، والثيبيْن، والعزبيْن، ثمَّ بيَّن أصحاب هذه اللغة، وعلة ذلك بقوله: "وهي كثيرة في أَسَدٍ وَتَمِيمٍ وَعَامِرٍ... وإنَّما جاز ذلك في هذا المنقوص الَّذي كَانَ عَلَى ثلاثة أحرف، فنقصت لاهمه، فلمَّا جمعه بالنون، توهموا أنَّه فُعُول، إذ جاءت الواو، وهي واو جمع، فوقعت في موضع الناقص، فتوهموا أنها الواو الأصلية، وأنَّ الحرف على فُعُول. ألا ترى أنَّهم لا يقولون ذلك في الصالحين والمسلمين، وما أشبهه"⁴.

وأما جمع هذا الضرب من الأبنية بالألف والتاء، فإشارت ابن منظور تؤكد أنَّ بعض البنى، ممَّا حذف لاهمه، وعَوَّض منه الهاء يجمع بالألف والتاء، بشرط ألا يكون له جمع تكسير، وأنَّ علامة الجمع هذه تجعل عوضاً من عدم تكسيه على البناء الَّذي يكسّر عليه مثله، "وأنَّهم يَسْتَعْنُونَ بالألف والتاء عَنِ التَّكْسِيرِ، وَبِعَكْسِ ذَلِكَ"⁵، ومن هذه الجموع الَّتِي ذكرها: فئات⁶، وشيآتٍ ولِدَاتٍ ومِئَاتٍ⁷، وغير ذلك، والمجَّ إلى أنَّ هذا

(1) الأشموني: شرح الأشموني لألفية ابن مالك 63/1.

(2) ابن مالك: شرح التسهيل 84/1.

(3) ابن منظور: لسان العرب (مأى) 370/15.

(4) الفراء: معاني القرآن 93. 92/2.

(5) ابن منظور: لسان العرب (عير) 624/4.

(6) ابن منظور: لسان العرب (فأى) 145/15.

(7) ابن منظور: لسان العرب (فيأ) 127/1.

الجمع منقاس مطّرد. قال: "والجمع فئات، وفئون على ما يطرّد في هذا النّحو"¹. وقال: **وَالْجَمْعُ إِرَاتٌ وَإِرُونٌ عَلَى مَا يَطْرُدُ فِي هَذَا النّحْوِ**². وقال: "والرّئة، تُهْمَزُ وَلَا تُهْمَزُ: مَوْضِعُ النَّفْسِ وَالرَّيْحِ مِنَ الْإِنْسَانِ وَغَيْرِهِ، وَالْجَمْعُ رِنَاتٌ وَرِنُونٌ، عَلَى مَا يَطْرُدُ فِي هَذَا النّحْوِ"³.

وكان سيبويه أصل لجمع بنات الحرفين، ممّا حذف لامه، وعوّض منه الهاء، جمعا مسلّمًا بالألف والتاء، فذكر في جمعه وجهين: أن يجمع من دون أن يردّ ما ذهب منه، كقولهم: فئة وفئات، وشية وشيات، وثبة وثبات، وقلة وقلات، والوجه الآخر أن يردّ ما ذهب منه، كقولهم: سنة وسنوات، وعضة وعضوات⁴.

وممّا يحدرد ذكره أنّ من البنى التي جمعت بالألف والتاء، ولم يردّ المحذوف، فيه إعرابان نصباً. ففي أثناء بيانه تصريح لغة، وأصلها ذكر ابن منظور أنّ في لغات نصباً إعرابين: بكسر التاء، وبالفتح، ومنه قولهم: سمعت لغاتهم؛ وأنّه فتح التاء تشبيهاً لها بالتاء التي يوقف عليها بالهاء⁵.

وناقش إعراب بعض هذه البنى نصباً بالفتحة جماعة من النحاة، منهم الفراء، إذ أشار إلى أنّ التاء في قولهم: الثبات واللغات، ينبغي أن تكون مخفوضة في النصب والجرّ، كالصالحات، والأخوات، وأنّه ربّما فتحت في النصب، وكسرت في الجرّ، وحمل ذلك على التوهّم؛ توهّم أنّ التاء هاء، وأنّ الألف قبلها أصلية من الفعل، يريد أنها تعامل معاملة المفرد، كما أنّ الفراء منع مثل هذا الإعراب فيما حذف فاؤه، وأنّه يجب إجراؤه على التامّ: مثل الصالحات، تقول: رأيت لداتك، ولا تقل لداتك "إلا أن يغلط بها الشاعر، فإنه ربّما شبّه الشيء بالشيء إذا خرج عن لفظه"⁶.

ومنهم ابن مالك، إذ ذكر أنّ ثبات، ونحوه من جمع المحذوف اللام المعوّض منها التاء، المشهور نصبه بكسرة، وأنّ نصبه بفتحة لغة لبعض العرب⁷. ومنهم ابن هشام

(1) ابن منظور: لسان العرب (فأى) 145/15.

(2) ابن منظور: لسان العرب (رأى) 270/5.

(3) لسان العرب (رأى) 302/14. 303.

(4) سيبويه: الكتاب 598/3.

(5) ابن منظور: لسان العرب (لغا) 251/15. 252.

(6) الفراء: معاني القرآن 93/2.

(7) ابن مالك: شرح الكافية الشافية 206/1.

الذي ذكر أنّ علّة فتح التاء نصبا كون الكلمة محذوفة اللام¹. ومنهم الأشمونيّ الذي نقل عن الكوفيين² نصب ما جمع بالألف والتاء بالفتحة مطلقا، وأنّ هشاما قيّده فيما حذف لامه³، ولكنّ ضيفا وسع النقل عن هشام، وضمّ إلى محذوف اللام محذوف الفاء نحوعدات⁴. ومنهم ابن يعيش الذي أخذ مضمون مذهب الفراء، من غير عزوه إليه، فاعتلّ لنصب لغات وثبات بالفتحة بأنهما يحتملان أن تكونا اسمين مفردين، وأن "أصل ثبّة: ثبوة، وأصل لُغّة: لغوة، مثل: نُقْرَة، وثُغْرَة، وإن كان استعمالهما بحذف اللام، إلّا أنّهم تَمَمّوهما، كقولهم: حُلَاةٌ، وحُلَى، ومُهَادٌ، ومُهَى"⁵. ومنهم الأزهري، إذ ذكر أنّ نصب الجمع بالألف والتاء المزيدتين بالكسرة مطلقا، هو الغالب، وأنّه ربما نصب بالفتحة، وهو لغة، وأنّ ثعلبا خصّه بمحذوف اللام الذي لم تردّ إليه في الجمع، نحو قولهم: سمعت لغاتهم، بفتح التاء. وذكر الأزهري علّتين في نصبه بالفتحة: هما "تشبيها لهذه التاء التي تبدل في الوقف هاء، أو جبرا لما فاتته من حذف لامه"⁶.

وأما جمع ما حذف لامه من بنات الحرفين جمع تكسير، فذكر منه ابن منظور جملة من البنى منها ما ردّ المحذوف منه، من مثل: شفه وأنها تجمع جمع تكسير شفاه⁷، ومنها ما لم يردّ، كجمع لثة جمع تكسير على لئى⁸، ومائة، على مئ مئال⁹، ولغة على لغى¹⁰، وكبة على كبا¹¹، وبرة على: برى¹² وغير ذلك. وظاهر أنّ في هذه الجموع وجهين ردّ المحذوف، وتركه. وقد وضّح سيبويه طريقة جمع ما كان من بنات الحرفين جمع تكسير، فذكر فيه وجهين: أن يجمع على بناء من دون

(1) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 86/1.

(2) وكما تبدى من مذهب الفراء فعزوه ذلك إلى الكوفيين غير صحيح.

(3) الأشمونيّ: شرح الأشموني لألفية ابن مالك 70/1. وينظر: السيوطي: همع الهوامع 83/1.

(4) ضيف: المدارس النحوية ص 190.

(5) ابن يعيش: شرح المفصل 222/3.

(6) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح 81/1.

(7) ابن منظور: لسان العرب (شفه) 506/13. 507.

(8) ابن منظور: لسان العرب (كبا) 214/15.

(9) ابن منظور: لسان العرب (مأى) 269/15.

(10) ينظر: ابن منظور: لسان العرب (كبا) 214/15.

(11) ابن منظور: لسان العرب (كبا) 214. 231/15.

(12) ابن منظور: لسان العرب (برى) 71/14. وينظر: ابن مالك: شرح التسهيل 84/1.

أن يردّ ما ذهب منه، والوجه الآخر أن يجمع على بناء يردّ ما ذهب من الحرف، كقولهم: شَفَهٌ وشَفَاهُ¹.

ثانياً: تصغير ما عوض فيه الهاء:

أذكر ابتداءً أنّ هاء العوض هي هاء للتأنيث، وهاء التأنيث حرف لا يعتدّ به عند تصغير الكلمة، غير أنّها تُعاد إليها بعد التصغير. قال السيرافي: "...وفي (شفة): (شفية)؛ لأن هاء التأنيث لا يعتدّ بها، وأصله (شفية) والهاء لام الفعل"².

وأصل سيبويه لتصغير بنات الحرفين عامّة، فأعلم "أنّ كلّ اسمٍ كان على حرفين، فحقّرتَه رددته إلى أصله حتّى يصير على مثال فاعِلٍ، فتحقير ما كان على حرفين، كتحقيره لو لم يذهب منه شيء وكان على ثلاثة، فلو لم تردده، لخرج عن مثال التحقير، وصار على أقل من مثال فاعِلٍ. فذكر تصغير ما وقع فيه الهاء عوضاً عن المحذوف فاءً، وأنّ فيه وجهين: ردّ الفاء المحذوفة، وهي الواو، أو قلب الواو همزة، للضمّة الّتي فيها، فتقول في تصغير عدة وزنة وشية: وزنةٌ، وعيدةٌ، وشيةٌ، أو تقول: أعيدة، وأزينة، وأشيّة، وذكر تصغير ما حذف منه العين، فذكر بنى ليس فيها الهاء عوضاً من الحرف الساقط، من مثل مذ، وأنّها تصغر على مُنِيز، كما ذكر، أيضاً، بنى حذف لامها، وفيها الهاء عوض من لامها، من مثل شفة، وسنة وعضة، وأنّ تصغير شفة: شقية، وسنة: سنية، وسنمية، وعضة: عضية، وعضية³.

ولم أجد ابن منظور، في حدود علمي، ذكر بنية حذف فاؤها مصغرة، ولكنّه ذكر بنى حذف لامها، وأنّ تصغيرها يكون برّ اللام، كإشارته إلى أنّ تصغير سنة: سُنْية وسُنْية⁴، وشفة: شُقْية⁵، وغير ذلك⁶.

ولم يذكر ابن منظور، ولا غيره، في حدود اطلاعي، شيئاً عن تصغير ما حذف عينه، وعوّض من الحرف الذاهب هاء، ولكنّ سيبويه، كما سبق، ذكر كيفية تصغير ما حذف

(1) سيبويه: الكتاب 3/598. 599.

(2) السيرافي: شرح كتاب سيبويه 4/193.

(3) سيبويه: الكتاب 3/449 وما بعدها.

(4) ابن منظور: لسان العرب (سنه) 13/501.

(5) ابن منظور: لسان العرب (شفه) 13/506.

(6) ينظر: ابن منظور: لسان العرب (ثوب) 1/243. 244، و(عضه) 13/516، و(رأي) 14/303.

عينه، وليس في البنية هاء عوضاً عن المحذوف، فذكر أنّ تصغير (مذ)، و(سل) اسمي رجلين: منيد، وسؤيل¹؛ وقياساً على هذا يكون تصغير لملة، اسم رجل: لؤيمة.

ثالثاً: النسبة إلى ما عوض فيه الهاء:

وليس النسبة إلى ما حذف منه فاؤه، وعوّض منه الهاء بمطرّد في الجميع. فبعضه يرد المحذوف وقت النسبة إليه، وبعضه لا يردّ.

ففي النسبة إلى ما حذف فاؤه، وعوّض منه الهاء نبّه ابن منظور إلى أنّ في النّسبة إلى زنة وجهين: زنيّ، من دون أن تردّ الواو الساقطة، ووزنويّ بردها، وزيادة واو قبل ياء النسبة، وهو مذهب الفراء، ونبّه، أيضاً، إلى أنّ النسبة إلى عدة: عديّ، بلارد للمحذوف، وأنّ الفراء يقول: عدويّ، بعدم ردّ المحذوف، وزيادة واو قبل ياء النسبة؛ ونبّه كذلك إلى أنّ النسبة إلى شية تكون برد المحذوف: وشويّ، وأنّه يقال: شَيويّ². ووجه النسبة الثانية أنّ شية محذوف اللام، وأنّ الأصل: شيوّة³. ومسألة الردّ من تركه تتبع لام الكلمة، فإن كانت حرفاً صحيحاً، كزنة، وعدة امتنع ردّ الفاء، وإن كان اللام حرف علة، ك(شية)، وجب الردّ.

وما ذكره ابن منظور من عدم الردّ في النسبة إلى ما ذهبت فاؤه، نحو: زنة، وعدة، هو مذهب سيبويه؛ ذلك أنّ سيبويه يوجب عدم الردّ، محتجّاً ببعد الفاء الساقطة عن ياء النسبة: "لأنّها - أي الفاء - لو ظهرت، لم يلزمها اللام لو ظهرت من التغير، لوقوع الياء عليها"⁴. واعتلال سيبويه، كما ترى، غامض، يريد: "لأنّه لو ظهر ما كان يتغير بدخول ياء النسبة، كما يتغير لام (الفعل)، وينكسر من أجل الياء"⁵. وأشار الفارسيّ إلى علة عدم ردّ الفاء، وأنّه لا يقال: وعديّ، ولا وزنيّ؛ لأنّ الفاء لما لم تردّ في الجمع بالتاء، ولا في التثنية، وأنّه لا يقال: وعدات، ولا وعدان، لم تردّ الفاء كذلك في النسب⁶.

(1) سيبويه: الكتاب 450/3، والسيرافي: شرح كتاب سيبويه 193/4.

(2) ابن منظور: لسان العرب (وعد) 462/3.

(3) ينظر: السيرافي: شرح كتاب سيبويه 192/4.

(4) سيبويه: الكتاب 369/3.

(5) السيرافي: شرح كتاب سيبويه 120/4.

(6) الفارسي: التعليقة على كتاب سيبويه 203/3.

وأما ما حذف لامه، نحو شفه، وعضة فذكر ابن منظور أنك "إذا نَسَبْتَ إِلَيْهَا، فَأَنْتَ بِالْخِيَارِ، إِنْ شِئْتَ تَرْكَبُهَا عَلَى حَالِهَا وَقَلْتَ شَفِيٌّ، مِثَالُ دَمِي وَيَدِي وَعَدِي، وَإِنْ شِئْتَ شَفِيٌّ"¹، ومثله النسبة إلى عِضِّهِ: عِضْوِيٌّ وَعِضْبِيٌّ².

وكذا ذكر سيبويه حين أراد بيان كيفية النسبة محذوف اللام نحو: ثبة، وشفة فذكر أنك بالخيار إن شئت رددت المحذوف، وإن شئت تركته على حاله³، "...ومن ذلك، أيضا قولهم في ثبة: ثِيٌّ وَثْبَوِيٌّ، وشفة: شَفِيٌّ وَشَفِيٌّ". غير أن سيبويه لم يسلك المسلك نفسه إذ نسب إلى عضه، فردّ المحذوف منها، وهو الواو، فقالوا: عضويٌّ⁴، ولم يذكر النسبة إليها محذوفة الهاء، لكنه قال: "...وجعل الذي ذهب الواو، فإنه يقول: عضويٌّ. وأما من جعله بمنزلة المياه، وجعل الواحدة عضاهةً، فإنه يقول: عضاهيٌّ"⁵. وكأنه يشير إلى أن العرب لم تنسب إليها مفردة، محذوفة الهاء، وإنما نسبت إلى مفرد الجمع عضاه، وفيه الهاء الأصلية، ومائلها بكلمة: مياه.

رابعاً: حذف هاء العوض:

ألمح أهل اللغة إلى حذف هاء العوض وإثباتها، وأن الأصل فيها أن ثبت في بنات الحرفين؛ لأن في حذفها إجحافاً في بنيتها. وقد ورد معنى هذه العلة لدى ابن منظور، إذ ألمح إلى أن بنات الحرفين لا يُجمع عليهما حذف أصل من أصولها، ثم حذف الهاء⁶، إلا أن تكون البنية مضافة. وفق رأي الفراء، وجعل منه قول الشاعر:

إِنَّ الْخَلِيْطَ أَجْدُوا الْبَيْنَ فَانْجَرْدُوا، ... وَأَخْلَفُوكَ عِدَى الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

والتقدير: عدة الأمر، فَحَذَفَ الْهَاءَ عِنْدَ الْإِضَافَةِ⁷. ومعنى هذه المباحثة ذكره الفارابي، إذ ذكر أن هاء العوض لا تكاد تحذف إلا عند الإضافة، ويعدّ المضاف إليه كأنه عوضاً، وبدلاً منها، كقوله تعالى: (وَأَقِمِ الصَّلَاةَ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ)، ثم ذكر أن عدم الحذف

(1) ابن منظور: لسان العرب (شفه) 506/13.

(2) ابن منظور: لسان العرب (عضه) 517/13.

(3) سيبويه: لكتاب 357/3.

(4) سيبويه: الكتاب 360/3.

(5) سيبويه: الكتاب 337/3.

(6) ابن منظور: لسان العرب (مأي) 269/15.

(7) الفراء: معاني القرآن 254/2.

أكثر، ومنه قوله تعالى: (يَوْمَ ظَعْنُكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ)¹. وكذا ذكر الشاطبي أَنَّ الأصل في هاء العوض أن تلزم البنية المعوّض منها حرف محذوف، وأنّه يجوز حذفها، وهو قليل².

خامساً: الجمع بين العوض والمعوّض منه:

أُلح إلى معنى هذه المباحثة ابن منظور، إذ قال: "إنما يُعَوِّضُ مِنَ الشَّيْءِ إِذَا قُفِدَ وَذَهَبَ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ مُوجُودًا فِي اللَّفْظِ، فَلَا وَجْهَ لِلتَّعْوِيزِ مِنْهُ"³. وقد أشير ضمننا، في أثناء نقاش البنى التي ذهب منها حرف، وعوّض منه الهاء، إلى امتناع الجمع بين العوض والمعوّض منه. وهذا أصل ظاهر في الفكر النحوي. قال ابن جني: "ومنها: أنهم قد عاقبوا بين هاء التأنيث وبين اللام، وذلك نحو قولهم: "بُرة وبراً، ولُغة ولُغى، وظُبة وظُئى ولثة ولُئى. أفلا تراهم كيف عاقبوا بينهما، حتى إنهم إذا فقدوا اللام، جاءوا بالهاء، فقالوا: برة، وظُبة"⁴.

وقد تبدى، في أثناء درس البنى ذات العلاقة، أنّه جمع بين العوض والمعوّض منه، فقد قالوا: جهة، كما قالوا: وجهة بمعنى واحد، وقالوا: لدة كما قالوا ولدة. وفي تفسير ذلك قولان: الأول: أنّه جائز أن تأتي البنية تامة، وناقصة، وهو الظاهر من قول سيبويه، إذ ذكر أنّ حذف فاء بنية المصدر لا يقع إلا بوجود الهاء، ثم ذكر أنّ البنية قد تقع تامة، قال: "فإذا لم تكن الهاء، فلا حذف، لأنه ليس عوض. وقد أتمّوا فقالوا: وجهة، في جهة"⁵. والقول الثاني: أنّ الناقصة مصدر، والتامة اسم. قال ابن السراج معلّقاً على (وجهة): قال: "وهذا عندي أعني: وجهة، لم يحى على الفعل، والواو تُثَبِّتُ في الأسماء، قالوا: ولدة، وقالوا أيضاً: لِدَّة كَعِدَّة، فالاسم: وعدة، والمصدر: عِدَّة"⁶. وكذا ألح الشاطبي إلى أنّ البنية إذا لم يقع فيها حذف، فهي اسم، لا مصدر⁷.

(1) الفارابي: معجم ديوان الأدب 427/3.

(2) الشاطبي: المقاصد الشافية 333/9.

(3) ابن منظور: لسان العرب (طوع) 242/8.

(4) ابن جني: سر صناعة الإعراب 261/2.

(5) سيبويه: الكتاب 337/4. وينظر: السيرافي: شرح كتاب سيبويه 225/5.

(6) ابن السراج: الأصول في النحو 276/3.

(7) الشاطبي: المقاصد الشافية 401/9.

ولمّا وقع في بعض الأبنية الجمع بين العوض والمعوّض منه، أنكر أبو عليّ الفارسيّ أن تكون الهاء للعوض، محتجّاً بأنّها لو كانت للعوض، لما ثبتت مع المعوض منه في قولهم: وجهة. وردّ قول الفارسيّ بأنّ هذه الهاء لازمة لهذه البنى، فلا يجوز في عدة، وزنة أن يقال: وعد عدا، ولا وزن زنا¹.

سادساً: هاء العوض، أهي حرف زائد، أو غير زائد؟

لم يبيّن، في حدود اطلاعي على مادة (لسان العرب) ابن منظور صراحة إذا كان هاء العوض حرفاً زائداً، أو غير زائد. وظاهر كلامه الآتي بعد وهو يناقش شيئاً يتّصل بظاهرة التعويض، أنّ الهاء ليس بزائد. قال: "فإن قال قائل: إنّ السّين عَوْضٌ لَيْسَتْ بِزَائِدَةٍ، قيل: إنّها وإن كانت عَوْضًا مِنْ حَرَكَةِ الْوَاوِ فَهِيَ زَائِدَةٌ لَأَنَّهَا لَمْ تَكُنْ عَوْضًا مِنْ حَرْفٍ قَدْ ذَهَبَ"².

(1) الشاطبي: المقاصد الشافية 9/402. 403.

(2) ابن منظور: لسان العرب (طوع) 8/242.

الخاتمة والنتائج

لقد قرأت الدراسة هاء العوض في بنى بنات الحرفين قراءة صَرْفِيَّةٍ دَلَالِيَّةٍ في ضوء (لسان العرب) لابن منظور و اتّصلت هذه القراءة بما يزيد على ستين بنية، حذف أحد أصولها الثلاثة، وعوّض منه الهاء، ومضمون هذه القراءة ذكر البنية، ثم معناها، ثم شرح اشتقاقها، وتصريفها، لمعرفة موضع التعويض، وغير ذلك ممّا ينفع القراءة، ويوضح معنى الهاء، وقيمتها في البنية. وخلصت الدراسة إلى الآتي:

— أنّ جمهور النحاة ذهبوا إلى أنّ هذه الهاء إنّما ألحقت آخر هذه البنى عوضاً من الحرف الأصلي الساقط، وأنّ منهم من ذهب إلى أنّها ألحقت لتكثير البنية، وأنّ منهم من أنكر كونها للعوض.

— أنّ البنى التي حذف بعض أحرفها، وعوّض منه هاء في آخرها، الأعم الأغلب منها مصادر، وفق قول الجمهور من أهل اللغة، وأنّ منهم من ذهب إلى أنّ منها ما ليس بمصدر، وأنّ الحذف الذي لحقه شاذّ، أو على أنّه مؤوّل بأنّه في الأصل مصدر.

— وأنّ هذه البنى كان قليلها من الصّحاح، والأعم الأغلب منها من المعتلات؛ معتلات الفاء، أو العين، أو اللام، فكان حشر هذه المعتلات، وغيرها من الصحاح معاً، شيئاً ذا دلالة.

— وأنّ هذه الهاء تأتي عوضاً من فاء الكلمة، أو عيناً لها، أو لاماً. وأنّها إذا كانت عوضاً من فاء الكلمة؛ الواو، كان ذلك قياساً فيما كان عين مضارعة مكسوراً، على وزن: فِعْلَةٌ، وأنّ ما كان عين مضارعه مفتوحاً، ممّا كان على وزن فُعْلَةٌ، ولحقه الحذف؛ حمل إعلاله على فِعْلَةٍ بالكسر، وأمّا ما جاء منه على وزن فُعْلَةٍ، ناقص الفاء، فجاء في حرف نادر، شاذّ، لا نظير له، وهو صُلة، وأنّ البنى محذوفة اللام، منها ما يكون مفتوح الفاء، مثل: سنة، أو مكسورها، مثل: عِضة وعِزة، أو مضمومها، مثل: ثبة.

— وأنّ بعض البنى فيه خلاف، في تعيين الحرف المحذوف، هل هو واو، أو ياء، وهل هو الفاء، أو العين، أو اللام؟ ولهذا كان ابن منظور يذكر البنية في جذرين، أو أكثر، وأنّ من البنى ما احتمل أن يكون المحذوف منه فاؤه، أو عينه، أو لامه، وكانوا يستدلون على المحذوف بغير وسيلة، كحركة بعض أحرفها، وبكثرة الاستعمال، وجمعها، وتثنيها،

وتصغيرها، والنسبة إليها، وأنّ تعيين الحرف المحذوف قد يناقش، أو يعيّن بالنظر إلى معنى الكلمة، وأنّ بعض البنى، ممّا فيه هاء العوض، قد يستعمل ناقصا، وتامّا في آن معا.

— وأن كثيرا من البنى، ممّا حذف أحد أصوله حرف، يجمع ثلاثة جموع؛ بالواو والنون، وبالألف والتاء، جمعا مطّردا منقاسا، وجمع تكسير، وأنّ من البنى ما لا يجمع جمع تكسير البتّة، ويقتصر في جمعه فقط على جمعي الصحّة.

— وأنّ ابن منظور لم يكن دائما يذكر وظيفة الهاء في البنية موضع الدرس، وأنّ غيره ذكر ذلك، كما أنّه لم يضمّن (لسان العرب) كلّ ما عدّ منقوصا، والهاء في آخره عوض. فبعض الألفاظ لم يذكر لديه البتّة.

المصادر المراجع

- إبراهيم، عبد العليم: الإملاء والترقيم في الكتابة العربية، مكتبة غريب، مصر (د ت، د ط).
- ابن الأثير، المبارك بن محمد: النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، (د ط)، 1979 م.
- الأزهرى، خالد بن عبد الله: شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000 م.
- الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد: تهذيب اللغة، تحقيق محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001 م.
- الأستراباذي، محمد بن الحسن: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975 م.
- الأشموني، نور الدين علي بن محمد: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (د ت).
- الأصمباني، محمد بن عمر: المجموع المغيث في غربي القرآن والحديث، تحقيق عبد الكريم العزباوي، ط1، جامعة أم القرى، ودار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، جدة، 1986. 1988 م.
- الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم: الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1992 م.
- الأنصاري، أبوزيد سعيد بن أوس: النوادر في اللغة، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط1، 1981 م.
- الثماني، أبو القاسم عمر بن ثابت: شرح التصريف، تحقيق إبراهيم البعيجي، مكتبة الرشد، ط1، 1999 م.
- الجبالي، حمدي محمود : دوراء التأنيث في الجمع "قراءة في لسان العرب"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث. ب (العلوم الإنسانية)، جامعة النجاح الوطنية. نابلس،

- فلسطين، المجلد 18، عدد 2، 2004م، ص376.349.
- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن: دَنْجُ الدُّرِّ في تَفْسِيرِ الْآيِ والسُّوَر، تحقيق طلعت الفرحان، ومحمد أمير، دار الفكر- عمان، الأردن، ط1، 2009م.
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، ط4، 1997م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان:
 - الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، (د ت).
 - سر صناعة الإعراب، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 2000م.
 - المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، (د ط)، 1999م.
 - المنصف، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1954م.
- الحربي، إبراهيم بن إسحاق تحقيق سليمان العايد، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط1، 1405هـ.
- أبو حيان، محمد بن يوسف: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط1، 1998.
- ابن درستويه، عبد الله بن جعفر: تصحيح الفصيح وشرحه، تحقيق محمد المختون، القاهرة. (د ط)، 1998م.
- ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن: جمهرة اللغة، تحقيق رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987م.
- الزبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق: تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، (د ط، د ت).
- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري: معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده شلي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1988م.
- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر:
 - الفائق في غريب الحديث والأثر، تحقيق علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، ط2، (د ت).

- .الكشاف، حقق الرواية محمد الصادق قمحاوي، البابي الحلبي، القاهرة، (د ط)، 1972م.
- . ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري: الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، (د ط، د ت).
- . ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق: إصلاح المنطق، تحقيق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط1، 2002م.
- .سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.
- . ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل: المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق عبد الحميد هندawi، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000م.
- .المخصص، تحقيق خليل جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1996م.
- . السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان: شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008م.
- . السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.
- . الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة، مجموعة من المحققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أمّ القرى، مكة المكرمة، ط1، 2007م.
- . الصاعدي، عبد الرزاق بن فراج: تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط1، 2002م.
- . الصاغاني، الحسن بن محمد: التكملة والذيل والصلة، تحقيق جماعة من المحققين، مطبعة دار الكتب، القاهرة، (د ط)، 1970. 1979م.
- . ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت ط1، (د ت).

- . عمر، أحمد مختار: البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، ط8، 2003م.
- . العيني، محمود بن أحمد: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تحقيق علي فاخروزمي، دارالسلام، القاهرة، ط1، 2010م.
- . الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم: معجم ديوان الأدب، أحمد مختار عمر، مؤسسة دارالشعب، القاهرة، (د ط)، 2003م.
- . ابن فارس، أحمد:
 - مجمل اللغة، دراسة وتحقيق: زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1986م.
 - معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دارالفكر، (د ط)، 1979م.
- . الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار: التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق: عوض القوزي، ط1، 1990.
- . الفراء، أبو زكرياء يحيى بن زياد: معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1، (د ت).
- . الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد: العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دارومكتبة الهلال، (د ط، د ت).
- . ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم: غريب الحديث، تحقيق عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط1، 1397هـ.
- . ابن القطّاع، علي بن جعفر الصقلي:
 - أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، تحقيق أحمد عبد الدايم، دارالكتب، القاهرة، (د ط)، 1999م.
 - كتاب الأفعال، عالم الكتب، ط1، 1983م.
- . ابن مالك، أبو عبد الله محمد بن عبد الله:
 - شرح تسهيل الفوائد، تحقيق عبد الرحمن السيد، ومحمد المختون، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 1990م.

- شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، (د ط، د ت).
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب، تحقيق محمد عزيمة، عالم الكتب، بيروت، (د ط، د ت).
- المرادي، حسن بن قاسم: توضيح المقاصد والمسالك، تحقيق: عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 2008م.
- ابن منظور، جمل الدين محمد بن مكرم: لسان العرب، بيروت، دار صادر، (د ط)، 1414هـ.
- ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط1، 1428هـ.
- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد: إعراب القرآن، تعليق: عبد المنعم إبراهيم، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1421 هـ.
- الهمذاني، المنتجب: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق محمد الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، ط1، 2006م.
- ابن ولاد، أبو العباس، أحمد بن محمد، دراسة وتحقيق: زهير سلطان، مؤسسة الرسالة، ط1، 1996م.
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي: شرح المفصل، قدم له: إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 2001م.
- اليماني، نشوان بن سعيد: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تحقيق حسين العمري وآخرين، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، ط1، 1999م.